الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: العلوم الاقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

المرجع : ...../2018

مذكرة بعنوان:

مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر

- دراسة حالة وكالة ميلة من 2011 إلى 2016 -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطلبة:
- بن أحمد خولة
- لكحل فيروز

إشراف الأستاذ (ة):
- زواري فرحات سليمان

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
حريز هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
خوازم حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
زواري فرحات سليمان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكر... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

الحمد لله الذي أعاننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

ولا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بشكر وتقدير وعرفان إلى الدكتور المشرف "زواري فرحات سليمان"، الذي لم يبخل علينا بالإرشادات وتوجيهات، كما نحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عنا كل الخير.

كما نتقدم بفائق الشكر والإمتنان إلى جميع موظفي الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار بميلة على جميع المعلومات والإرشادات وكذا صبرهم وسعة صدرهم وحرصهم على إتمام هذا العمل وبالأخص "العقون سامي" و"ماضي عمر".

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وكماله وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من أنزل عليه القرآن فقام به حق قيام سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا...

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي

إلى

من قال فيهما الله عز وجل

" ... وبالوالدين إحسانا..."

بحر الحنان، ريحانة الدنيا ونور عيناي أمي

حفظها الله لي.

الذي لم يبخل علي يوما، الشمعة التي تضيء دربي أبي

حفظه الله لي.

إلى أحب الناس إلى قلبي "بلال" "وداد" "منى" "وئام" "أحلام"

إلى أعز صديقتين "فيروز" و "أحلام"

إلى كل من ساعدني

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي

إلى كل هؤلاء بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل...

خولة

الإهداء

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها إلى بسمة العمر ونبع الحنان إلى أمي الحبيبة

إلى من تعب لأرتاح وضحى بالغالي والنفيس لأتعلم إلى سندي في الحياة أبي الغالي

إلى إخوتي "ناصر" "وليد" "أكرم" "وهيبة" " محمد"

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى كل صديقاتي وأحبتي وأخص بالذكر "خولة" و "أحلام"

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث وامتدت يداه لتصفح أوراق هذه المذكرة

أهدي هذا العمل

فيروز

ملخص:

أصبح القطاع الخاص من القطاعات المهمة في الجزائر وذلك بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي تبنتها الحكومة الجزائرية من أجل الالتحاق بركب التنمية الاقتصادية، حيث قامت الدولة بتشجيع المستثمرين بالتوجه إلى القطاع الخاص وتفعيل دوره من خلال أجهزة الاستثمار التي تقوم بمنح امتيازات تواكب المتغيرات الواقعة على الساحة الوطنية والدولية. كما قدمت ضمانات مختلفة لتقليل من تخوف المستثمرين وتوفير مناخ استثماري ملائم لهم.

عليه جاءت هذه الدراسة لتبرز مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع القطاع الخاص وكذا تقييم الشباك الوحيد اللامركزي لولاية ميلة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى تطوير القطاع الخاص بزيادة حجم المشاريع الاستثمارية وتوفير مناصب الشغل غير أن الملاحظ بشكل عام وبالرغم من تطبيق هذه الإجراءات بقيت النتائج المتحصل عليها جد متواضعة مقارنة مع النتائج المسطرة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

Abstract :

The private sector became an important sector in Algeria after a series of successive economic reforms adopted by the Algerian government to join the economic development. The state encouraged investors to go to the private sector and activate its role through the investment agencies that grant concessions to keep pace with the changes in the arena. National and international.

It also provided various guarantees to reduce investor fears and provide an appropriate investment climate for them. Accordingly, this study highlights the contribution of the National Agency for Investment Development in encouraging the private sector as well as evaluating the sole decentralized status of the state of Mila. This study concluded that the economic reforma led to the development of the private sector by increasing the size of investment projects and providing jobs. From the application of these procedures the rest of the results obtained are very modest compared to the results obtained.

Key words: private sector , small and medium enterprises , investment , National Agency for Investment Development

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة.....

شكر وعرفان.....

إهداء.....

ملخص.....I

فهرس المحتويات.....III - II

فهرس الجداول.....II

فهرس الأشكال.....II

المقدمة.....أ– د

الفصل الأول: واقع القطاع الخاص في الجزائر

تمهيد.....2

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص في الجزائر.....3

المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص.....3

المطلب الثاني: متطلبات وآليات مساهمة القطاع الخاص في تطوير التنمية المحلية..... 7

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الخوصصة.....11

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....14

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....14

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.....19

المطلب الثالث: آليات تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....24

خلاصة الفصل.....28

الفصل الثاني: المشاريع الاستثمارية في الجزائر

تمهيد.....30

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار.....31

المطلب الأول: أهداف الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه.....31

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار.....34

المطلب الثالث: المناخ الاستثماري ومقوماته..... 36

المبحث الثاني: واقع الاستثمار في الجزائر.....39

المطلب الأول: مزايا ومعوقات الاستثمار في الجزائر.....39

المطلب الثاني: القوانين المتعلقة بتطوير وترقية الاستثمار.....44

المطلب الثالث: الأجهزة الإدارية المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار.....**48**
خلاصة الفصل.....**50**
الفصل الثالث: مدى فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دفع وتيرة القطاع الخاص
تمهيد.....**52**
المبحث الأول: واقع الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار – ميلة–.....**53**
المطلب الأول: الشباك الوحيد اللامركزي تعريفه ودوره.....**53**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار.....**54**
المطلب الثالث: دراسة وتحليل ملف الاستثمار.....**58**
المبحث الثاني: تقييم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دفع القطاع الخاص.....**64**
المطلب الأول: تقييم دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم المشاريع الاستثمارية الخاصة للفترة (2011 إلى 2016).....**64**
المطلب الثاني: توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط والغاية.....**68**
خلاصة الفصل.....**75**
الخاتمة **77**
قائمة الملاحق.....**80**
قائمة المراجع.....**95**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
1	الاستثمارات في الجزائر لعام 2016	8
2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة (2006 إلى 2012)	10
3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية	10
4	مقارنة بين قانون الاستثمار لسنة 2001 وقانون 2016	46
5	التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الخاصة في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	65
6	توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	69
7	توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب الغرض في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	73

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي	9
2	الهيكل التنظيمي للشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار	55
3	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الملكية في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	64
4	تطور عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة المصرح بها في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	66
5	القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية الخاصة المصرح بها في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	67
6	مناصب الشغل المصرح بها للمشاريع الاستثمارية الخاصة في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	68
7	عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	70
8	القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	71
9	مناصب الشغل المصرح بها للمشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)	72

المقدمة

المقدمة:

نتيجة للتغيرات والتطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي خلال تسعينات القرن العشرين، دخل العالم إلى نظام جديد ينادي بالحرية الاقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي ظل هذا النظام وإدراك الدولة للتحديات كان لابد لها أن تبحث عن مصادر جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي تتناسب مع النظام الذي يعتمد على آليات السوق، وقد كان من بين هذه المصادر العمل على تحفيز القطاع الخاص وتعظيم وتعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية، ولهذا قامت العديد من الدول المتقدمة والمتخلفة بإسناد اقتصادها للقطاع الخاص، حيث يسعى هذا الأخير لتحقيق عملية التنمية من خلال تفعيل دوره بتشجيع بعض المستثمرين في الاستثمار فيه.

تعتبر الجزائر واحدة من بيه هذه الدول، والتي تسعى جاهدة في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما تتمتع به من مناخ استثماري مغرى، فهي تتربع على موقع جغرافي مميز يتوسط المغرب العربي وعلى مقربة من أوروبا، ويعتبر بوابة لإفريقيا كما تمتلك ثروة من الموارد البشرية إلى جانب ما تزخر به من ثروات طبيعية مثل البترول، المعادن، إلى غير ذلك مما يجعلها محط أنظار ووجهة للمستثمرين إلى جانب هذه المؤهلات الطبيعية والبشرية فإن المشرع الجزائري عمل جاهدا من أجل استقطاب وتطوير الاستثمار باعتباره محرك التنمية والنمو الاقتصادي فأصدر العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار والعديد من الهياكل الداعمة.

1. **<u>الإشكالية الرئيسية:</u>** نظرا للإمكانيات التي تميز القطاع الخاص فإن هذا القطاع يعد أحد أهم وأبرز القطاعات الواجب تنميتها، ولهذا قامت الجزائر بتشجيع المستثمرين للاستثمار فيه عن طريق سن قوانين جديدة وإنشاء العديد من الهياكل الداعمة للاستثمار من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية الدراسة الرئيسية فيما يلي:

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع المشاريع الاستثمارية الخاصة بولاية ميلة؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل آليات دعم المشروعات الخاصة في الجزائر؟
- فيما تتمثل عوائق الاستثمار في الجزائر؟ وهل تمتلك الجزائر تشريعات تحفيزية له؟
- كيف يساهم الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار بميلة في تحفيز القطاع الخاص؟

2. **<u>فرضيات الدراسة:</u>** من أجل الإحاطة بجوانب الدراسة نقترح الفرضيات التالية:

- أبرز آليات دعم المشروعات الخاصة في الجزائر تتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- تتمثل أغلب معوقات الاستثمار في الجزائر في ضعف المنظومة المصرفية والمالية والبيروقراطية الإدارية، ولتقليل هذه العراقيل قامت الجزائر بسن قوانين تحفيزية للاستثمار.

- الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار يقوم بمنح امتيازات جبائية وشبه جبائية للمستثمرين من أجل تشجيع ودعم القطاع الخاص في ولاية ميلة.

3. <u>أهمية الموضوع:</u> تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة، وذلك من خلال المكانة التي تحتلها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع القطاع الخاص، وكذا فعاليتها في توفير المناخ الملائم للاستثمار، وإتباعها لسياسة التدعيم باعتبارها أداة توجيه الاستثمار وترقيته، كما أن هذا الموضوع يرتبط ارتباطا مباشر بواقع الاقتصاد الوطني.

4. <u>أهداف الموضوع:</u> وتتمحور أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- إبراز دور القطاع الخاص في التنمية المحلية.
- توضيح العلاقة التي تربط القطاع الخاص بالاستثمار.
- معرفة الإعفاءات والامتيازات الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار.

5. <u>الدراسات السابقة:</u> إن موضوع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والقطاع الخاص من بين المواضيع التي لازالت الدراسات فيها محدودة وشحيحة، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962- 2012)**، مذكرة ماجستير، تخصص التنظيم والسياسات العامة جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،2014- 2015، تناولت هذه الدراسة تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر قصد تحديد العقبات التي تقف أمام تطور القطاع الخاص، وكذلك المقارنة بين الخطاب الرسمي وما تضمنه من مزايا تشجيعية للقطاع الخاص والواقع الميداني ومدى مسايرته للخطاب الرسمي وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنه ورغم الإمكانيات والمؤهلات الضخمة التي تتمتع بها الجزائر والتي تمكنها في دفع عملية التنمية، لا يزال القطاع الخاص مهمش بفعل كثرة العراقيل البيروقراطية التي تعيق تطوره.
- مولاي لخضر، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009- 2010، تناولت هذه الدراسة العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص والاستثمار، كما حاولت تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص ومناخ الاستثمار الخاص في الاقتصاد الجزائري، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ظلت متدنية ولم تصل للمستوى المطموح إليه في بيئة الأعمال في الجزائر.
- ناجى بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006- 2007، تناولت هذه الدراسة نظام الاستثمار في الجزائر باعتباره يمثل الإطار التشريعي لمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى دور مناخ الاستثمار في تحسين التنمية الاقتصادية، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنه ورغم القوانين التي سنتها الدولة

لتطوير الاستثمار في الجزائر لا يزال يعاني من ضعف بسبب عدم ملائمة القوانين الاستثمارية لحاجات المستثمرين.

- سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006- 2007، حيث تناولت هذه الدراسة مناخ الاستثمار في الجزائر ومقوماته وكذلك أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أثر التحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعتمد على الإطار المؤسساتي لتطوير الاستثمار، وقد نجحت في هذا إلى حد ما بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها ويترتب عن هذه الإصلاحات محفزات مالية وتشريعية لتطوير الاستثمار.

6. دوافع اختيار الموضوع: تنقسم دوافع اختيار الموضوع إلى دوافع موضوعية وأخرى ذاتية:

أ. الدوافع الموضوعية: تم اختيار هذا الموضوع من أجل التأكيد على ضرورة اهتمام الجزائر بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تعتبر من أنجح الأجهزة لتشجيع القطاع الخاص، وهذا ما تؤكده دراسة حالة الشباك الوحيد اللامركزي ميلة وبالتالي فمن خلال هذا الموضوع سنعزز فرص الاستفادة من هذه الدراسة من ناحية، أما من ناحية أخرى فموضوع مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع القطاع الخاص لايزال موضوع خصب نظرا لقلة الدراسات التي تناولته، وبالتالي نسعى من خلال اختيار هذا الموضوع إلى إزالة الغموض من حوله والإحاطة بكامل جوانبه.

ب. الدوافع الذاتية: من بين الدوافع الذاتية التي أدت بالطالبتين إلى اختيار هذا الموضوع حب التطلع إلى مثل هذه المواضيع المستجدة على الساحة الوطنية، حيث أن الاستثمار من المواضيع التي تشغل بال الحكومة نظرا لما لها من آثار سياسية، اقتصادية واجتماعية على أحوال الشعب، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، بالإضافة إلى الرغبة في إبراز موقع القطاع الخاص في الهيكل الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار.

7. المناهج المستخدمة في الدراسة: تم الاعتماد في هذه دراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار ومختلف جوانبه، أما المنهج التحليلي فتم الاعتماد عليه من خلال إبراز مختلف البيانات في شكل جداول وأشكال.

8. حدود الدراسة: وتتمثل حدود الدراسة في:

- **الإطار الزماني:** تمتد هذه الدراسة من سنة 2011 إلى غاية 2016.
- **الإطار المكاني:** تمت هذه الدراسة على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار في ولاية ميلة.

9. هيكل الدراسة: يتكون هيكل الدراسة من ثلاث فصول هي:

- **الفصل الأول:** واقع القطاع الخاص في الجزائر، وسوف نتطرق فيه إلى الإطار النظري للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **الفصل الثاني:** المشاريع الاستثمارية في الجزائر، ونتناول فيه عموميات حول الاستثمار، وواقعه في الجزائر.

الفصل الثالث: مدى فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دفع وتيرة القطاع الخاص، وسنتطرق فيه إلى واقع الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار ميلة، وتقييم هذه الوكالة في دفع القطاع الخاص.

الفصل الأول: واقع القطاع الخاص في الجزائر

تمهيد:

يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في النشاط الاقتصادي لأي دولة، وذلك انطلاقا من المزايا التي يتمتع بها من حيث السرعة في الإنجاز والإبداع، وكذا من حيث تحمل المخاطر، بالإضافة إلى ذلك له دور وأهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبما أن أغلب القطاع الخاص هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجهت الجزائر اهتمامها إليها كغيرها من الدول النامية، وذلك لأنها تعد أكثر المؤسسات تعداد كما تعتبر أكثرهم مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، وتزداد أهميتها كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للقطاع الخاص في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص في الجزائر

يعتبر القطاع الخاص في الجزائر من القطاعات الاقتصادية التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي وتشجيع الأعمال الخاصة ودعم عمليات الادخار والاستثمار والتوظيف، فالقطاع الخاص له أهمية بالغة من خلال مساهمته في رفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير مناصب الشغل.

المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص

سوف نحاول من خلال هذا المطلب تقديم تعريف للقطاع الخاص ومختلف عوامل نمو هذا القطاع وخصائصه.

الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص

توجد جملة من التعاريف قدمت للقطاع الخاص نذكر منها:[1]

أولا. يعرف القطاع الخاص بأنه: ذلك الجزء من الاقتصاد الغير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية.

ثانيا. كما يعرف القطاع على أنه: ذلك القطاع المتكون من مؤسسة إنتاجية وخدماتية باختلاف أنواعها وأحجامها، تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج أو لتقديم الخدمات، وتتميز بالاستعمال العقلاني لها وتعود ملكيتها للخواص أفراد كانوا أو جماعات.[2]

ثالثا. كما يعتبر القطاع الخاص خلية اقتصادية سواء كانت فردية أو جماعية، والتي تشكل مركز مالي مستقل في إيجاد القرار من حيث إدارة ومراقبة هذه الخلية، وتعتمد على شروط تقسم رأس المال بين الشركاء وكذلك حسب خصائص المشروع.[3]

بناء على ما سبق يمكن تقديم تعريف للقطاع الخاص على أنه عمل غير طوعي وغير حكومي ويكون النشاط الممارس من خلال هذا القطاع ذو أهداف اقتصادية، اجتماعية وتنموية من أجل تحقيق ربح مادي.

كما يتميز القطاع الخاص بخصائص وسمات تفرقه عن القطاع العام ومن أهمها:[4]

- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي، ويشجعه على الاستثمار والشراكة؛
- يمتاز القطاع الخاص، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته؛

---

[1] أحمد الكواز، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص**، سلسلة اجتماعات الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد 28، 2008 ص: 7.

[2] بولقواس زرفة، **دور القطاع الخاص في تفعيل قيم العمل**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 24، 2012، ص: 144.

[3] إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن 2016، ص: 21.

[4] لمزواد صباح، **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة (دراسة ميدانية في المدينة الجديدة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، تخصص العلوم الاجتماعية، جامعة علي منجلي، قسنطينة، الجزائر، 2008– 2009، ص:22.

- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها؛
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما ساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة الإنتاجية؛
- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام الذي يوجد فيه استمرار فائض في عدد العمال مما يخفف إنتاجيته؛
- وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.

الفرع الثاني: أشكال القطاع الخاص

توجد العديد من التصنيفات للقطاع الخاص نذكر منها:

أولا. حسب التنظيم: ينقسم القطاع الخاص إلى قطاعين جزئيين:[1]

1. قطاع خاص منظم: هذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية.

2. قطاع خاص غير منظم: يظم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة وهذا القطاع لا يمسك في تعاملاته حسابات نظامية.

ثانيا. حسب طبيعة النشاط: يصنف القطاع الخاص حسب طبيعة النشاط إلى ما يلي:[2]

1. القطاع الخاص المنتج (المحلي والأجنبي): هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء ما تعلق بإنتاج السلع أو الخدمات.

2. القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاستيراد (محلي وأجنبي): هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية، أساسها استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها.

ثالثا. حسب مكان الإقامة: كما أنه يمكن التمييز بين القطاع الوطني أو القطاع الخاص الأجنبي كما يلي:[3]

1.القطاع الخاص الوطني (المحلي): هو القطاع الذي يكون فيه المستثمر من المقيمين في البلد الذي استثمر فيه.

2.القطاع الخاص الأجنبي: وهو القطاع الذي يكون فيه المستثمر من جنسية مخالفة للبلد المستثمر فيه.

---

[1] خميس خليل، **مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد09، 2011، ص: 205.

[2] نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962– 2012)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم السياسة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014– 2015، ص: 23.

[3] المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

الفرع الثالث: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نمو القطاع الخاص نذكر منها:[1]

أولا. معدل نمو الناتج المحلي: هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب لها تأثير ايجابي على الإنتاجية ومستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع جديدة.

ثانيا. القروض المصرفية: لا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من المصادر الذاتية أو الخارجية للمنشأة على عكس الحال في الدول المتقدمة، حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة.

ثالثا. سعر الفائدة: فيما يتعلق بأسعار الفائدة وأثرها على الاستثمار الخاص في الدول النامية لاتزال هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، حيث شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينات وطبقا للنظرية الكلاسيكية أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، فإن الاقتصادي المعاصر طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، أما على المستوى التجريبي، فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية أسفر عن وجود اختلافات بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعني أنه ليس هناك اتفاق هام لهذا الأثر على الاستثمار.

رابعا. سعر الصرف: من المتوقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إلى تراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي، أما في جانب العرض ونتيجة للتحول في الإنفاق في اتجاه المنتجات الوطنية، فالارتفاع في الأسعار محليا يكون مركزا على أسعار السلع الدخيلة في التجارة الدولية بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلة في التجارة، وهذا من شأنه أن يرفع أسعار السلع الداخلة في التجارة ويشجع على زيادة الاستثمار الخاص لتوسع في إنتاجها وذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة والتي يزيد إنتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع فالأثر النهائي لخفض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالا تجريبيا.

خامسا.الضرائب: تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاح للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار و الحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم (نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل) سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم كما أن الضرائب التي

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة، العدد 09، 2010 ص ص: 71- 72.

تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى المبالغة في النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة مع عدم زيادة الادخار الخاص.[1]

سادسا. <u>الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص:</u> يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:[2]

1. يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض الإنفاق الحكومي، نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص المخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة التضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلى في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص اتجاه ربحية الاستثمارات الجديدة. والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الزيادة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي والاستثمار الخاص.

2. يرى آخرون أمثال "بلاس" "Blass" أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية، باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، وهكذا تجد أن للإنفاق الحكومي أثار تكاملية ايجابية وأخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه، ولا يمكن تحديده إلا بالتحليل القياسي.

سابعا. <u>عدم الاستقرار الاقتصادي:</u> هناك العديد من القنوات التي يمكن لعدم الاستقرار الاقتصادي أن تؤثر على الاستثمار الخاص من خلالها مثل ارتفاع معدلات التضخم بما يعرقل الاستثمار الخاص تقلبات معدلات التضخم المرتفعة تؤثر سلبا على الربحية المتوقعة و خاصة في حالة الشركات أو المشروعات غير المغامرة وإن عدم التيقن يجعل هذا النوع من الشركات تعيد تخصيص استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة ومن ثم ينخفض الاستثمار الخاص.[3]

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009- 2010، ص 123.

[2] المرجع السابق، ص: 141.

[3] عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار، النظريات والمحددات**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 67، 2007 ص: 10.

المطلب الثاني: متطلبات وآليات مساهمة القطاع الخاص في تطوير التنمية المحلية

سنتناول في هذا المطلب متطلبات القطاع الخاص وآليات مساهمة هذا القطاع في تطوير وتشجيع التنمية المحلية.

الفرع الأول: متطلبات القطاع الخاص

يتطلب ظهور القطاع الخاص بروز عدة متطلبات من بينها:[1]

- ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع الميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيق؛
- لابد من استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة، ابتداء من الشركات التضامنية، وصولا إلى الشركات المساهمة والعامة والخاصة، وشركات التضامن بالأسهم. وإلى جانب هذه المؤسسات تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات؛
- ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر والساعي إلى الثراء والتوسع والسيطرة والذي يمتلك الكثير من الصفات الايجابية في بعد النظر وحسن الإدارة،إلى جانب الصفات الاندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة، والإبداع في التنظيم وفي التسويق وفي الإنتاج؛
- نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع (البورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية والأولية والسلعية على أوسع نطاق، وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة؛
- التعرف على فرص الاستثمار وذلك من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة بهذا المجال.

الفرع الثاني: آليات مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في التنمية المحلية لهذا سنحاول التعرض إلى أهم آلياته في ثلاث مجالات أساسية مختلفة.

أولا. دور القطاع الخاص في رفع القدرة الاقتصادية: سنتناول أهم القطاعات التي يساهم القطاع الخاص في تحقيقها وهي:[2]

1. القطاع الخاص ومساهمته في تطوير القطاع الفلاحي: يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر القطاع الخاص قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية ويحتل مساحة معتبرة وينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما:

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، أراء واتجاهات**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005 ص ص: 22- 23.

[2] سميحة طرى، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر، 2016، ص ص: 90- 91.

أ. <u>قطاع خاص تقليدي:</u> يعتمد على الوسائل البدائية، ويهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ب. <u>قطاع خاص حديث:</u> حيث يعتمد على التقنيات الحديثة والأساليب الزراعية المتطورة، ويوظف الاستثمارات اعتمادا على الفائض الذي يحصل عليه.

إن العناصر الأساسية لوضع إستراتيجية فلاحية في إطار إستراتيجية التنمية الشاملة يساهم فيها القطاع الخاص، لابد أن تنطلق من أربعة عناصر هي:

- تأمين الأمن الغذائي للسكان مع تقليص التبعية للخارج في مجال الغذاء؛
- مواكبة التحولات العالمية والتنافس الدولي وذلك بتحسين الإنتاج كما ونوعا؛
- المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي وذلك برفع نسبة مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلى وامتصاص جزء من البطالة؛
- أن تندمج الإستراتيجية الفلاحية في الإستراتيجية الوطنية للتنمية، أي علاقتها بالقطاع وفروعه.

2. <u>مساهمة القطاع الخاص في السياحة:</u> إن قطاع السياحة عبر العالم يعتبر من القطاعات ومجالات اختصاص القطاع الخاص، وأن تحريره سيسمح للمتعاملين من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق والمنافسة ولا يمكن للجزائر أن تخرج عن هذا الإطار، كما أن عولمة أسواق الخدمات بما فيها قطاع السياحة، أدى إلى تنافس قوي نظرا للأرباح، وهو ما يفرض على المتعاملين العمل للوصول إلى أفضل علاقة بين نوعية الخدمات المقدمة والأسعار التنافسية، أي زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتنويع المنتوج السياحي.

3. <u>دور القطاع الخاص في الاستثمار:</u> ساهم القطاع الخاص في الجزائر بزيادة عدد الاستثمارات وخاصة الاستثمارات المحلية وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (1)، حيث قدرت مشاريع الاستثمارات المحلية 7015 مشروع وهذا بنسبة 97,6%، ما قيمته 1509264 مليون دينار جزائري أي بنسبة 82,1%، وهذا ما أدى إلى توفير مناصب شغل بنسبة 89,9%، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية 2,4% وهذه نسبة قليلة بالنسبة للاستثمارات المحلية لعام 2016.

الجدول رقم (1): الاستثمارات في الجزائر لعام 2016

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	7015	97,6	1509264	82,1	147752	89,9
الاستثمار الأجنبي	170	2,4	329781	17,9	16662	10,1

المصدر:www.andi.dz

إن القطاع الخاص من الممكن أن يساهم وبدرجة كبيرة في عملية الاستثمار، وهو ما يوضحه الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي

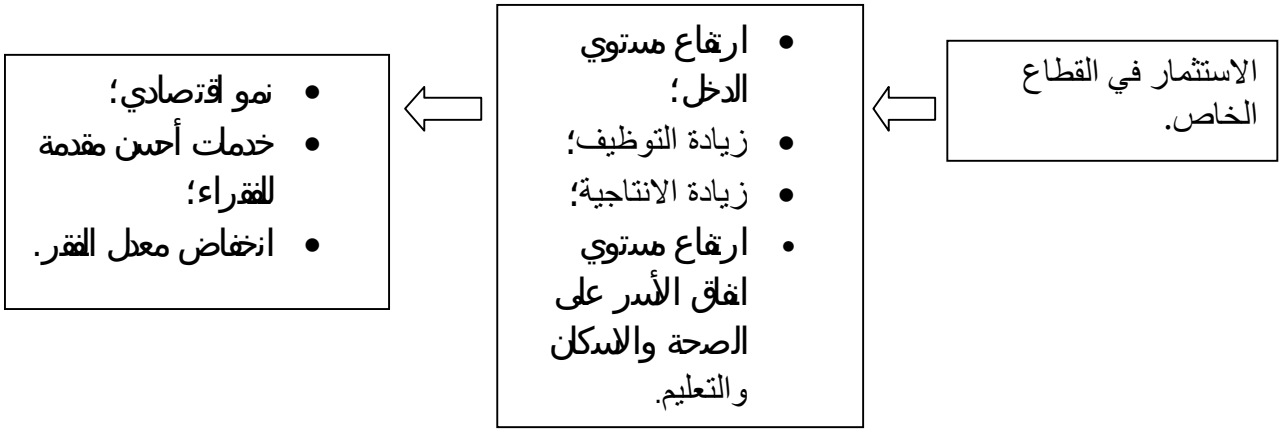

المصدر: سميحة طرى، **مرجع سبق ذكره**، ص:91

4. <u>مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:</u> يساهم القطاع الخاص في سياسة التشغيل بنسبة كبيرة جدا إذا ما قورن بالقطاع العام ويرجع السبب في أن القطاع الخاص قادر على امتصاص نسبة كبيرة من اليد العاملة وذلك من خلال منح مزايا مختلفة تتمثل فيما يلي:

- التفاوت في معدلات الرواتب بين القطاع الخاص والقطاع العام؛
- وجود حوافز مادية وامتيازات إضافية للعاملين بالقطاع الخاص منها العلاوات الدورية والأجور الإضافية؛
- لدى القطاع الخاص مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات، وإتاحة الفرصة أمام العاملين أصحاب القدرات والكفاءات المهنية والفنية للتقدم و لاستثمار ما لديهم من طاقات.

5. <u>دور القطاع الخاص في الصناعة:</u> تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006 إلى 2012 بشكل كبير للغاية نتيجة الاهتمام الذي أولته الدولة بهذا القطاع في ظل انحسار القطاع العام. حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ارتفاع عدد المؤسسات من 269806 سنة 2006 إلى 550511 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2012، وبالرغم من هذا الارتفاع انخفضت حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرفية من 28,19% سنة 2006 إلى 22,58% سنة 2012.

الجدول رقم(2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة (2006 إلى 2012)

السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	الحصة%	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	حصة%	النشاطات تحويلية	حصة%	المجموع
2006	269806	71,61	739	0,20	106222	28,19	376767
2007	293946	71,53	666	0,16	116347	28,31	410959
2008	392013	75,46	626	0,12	126887	24,42	519526
2009	586903	99,90	591	0,10	-	-	587494
2010	482892	78,00	557	0,09	135623	21,91	619072
2011	511856	77,64	572	0,09	146881	22,28	659309
2012	550511	77,34	557	0,08	160764	22,58	711832

المصدر: ريغي هشام، **التحرير الاقتصادي وأسواق العمل(حالة القطاع الصناعي في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد تطبيقي جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014- 2015 ص: 306

وفي نفس اتجاه تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) ارتفاع عددها أيضا في مختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي. فإجمالا انتقل عدد تلك المؤسسات من 50686 مؤسسة سنة 2006 إلى 67517 مؤسسة سنة 2012. وبالرغم من هذا الارتفاع، انخفضت حصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية الخاصة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من 18,79% سنة 2006 إلى 12,26% سنة 2012.

الجدول رقم(3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية

السنوات	مجموع الصناعة التحويلية	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	حصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة
2006	50686	269806	18,79
2007	53579	293946	18,23
2008	56568	392013	14,43
2009	58803	455398	12,91
2010	61228	482892	12,68
2011	63890	511856	12,48
2012	67517	550511	12,26

المصدر:ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص: 307

ثانيا. دور القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية: يعتبر المجال الخدماتي من أهم المجالات التي يحترفها القطاع الخاص، وعليه فإن أهم مساهمات القطاع في مجال الخدمات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. **مساهمة القطاع الخاص في النقل:** لقد حصل قطاع النقل على مساهمات كبيرة من القطاع الخاص وهذا يعود إلى تنازل الدولة عن مؤسسات لصالح القطاع الخاص،كون أن هذا المجال من أهم المجالات التي برمجت من أجل خوصصتها.
2. **مساهمة القطاع الخاص في الصحة:** لقد بينت المسارات التاريخية للحياة الإنسانية أن الصحة أحد الركائز التي يجب على الأمم أن توفرها لشعوبها وبالتكلفة المناسبة وهذا لما لها من دور كبير في استقرار المجتمعات والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المحلية وخاصة الاجتماعية.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الخوصصة

هناك العديد من الدوافع والمبررات من وراء تبني سياسة الخوصصة لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة أهداف ودوافع الخوصصة.

الفرع الأول: دوافع الخوصصة

توجد مجموعة من الدوافع لظهور سياسة الخوصصة:[1]

أولا. الدوافع الاقتصادية: تشير الأدلة بشكل متزايد على الأنظمة الاقتصادية الحرة، التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة، وترفع فعالية ومعدلات الأداء، وتزيد من الجودة، وتتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار معقولة، وزد على ذلك أن مؤشرات النمو والبطالة كلها تدل على فشل القطاع العام في تحقيق الهدف في التنمية الشاملة وإعادة توزيع الدخول بين طبقات الشعب،فنظم الدعم الغير فعالة ومعدلات تشجيع توظيف العاملين بدون حاجة إليهم أدى إلى أعباء كبيرة في ميزانية الدولة،وعلى هؤلاء العاملين أن يتحملوه في شكل ارتفاع الأسعار.

ثانيا. الدوافع المالية: تعاني الكثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتخلص الدولة من الأنشطة العامة، وجعل القطاع الخاص يقوم بها وربما يحمل تكلفتها على عاتق متلقيها أو مستهلكيها، ولذلك فإن الخوصصة تهدف إلى تخفيف الإنفاق العام على الدولة وأيضا التخلص من التدفق النقدي الداخل إلى خزانة الدولة ويتم ذلك من خلال بيع بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

[1] حملاوي ربيعة، **أساليب الخوصصة وتجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والأسواق العالمية**، بحوث أوراق عمل الملتقي الدولي، اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 3- 5 أكتوبر 2004، ص: 389.

ثالثا. الدوافع السياسية: حيث يدل هذا الدافع على مفهوم الحرية الإنسانية وتشجيع احترام الفرد وتقديره وإعطائه الحرية الكاملة في ممارسة نشاطات اقتصادية وإدارية واجتماعية، كما تهدف بعض الحكومات إلى تحسين مستويات المعيشة من خلال إيجاد فرص العمل وتحقيق الرضا الاجتماعي بين الموظفين.[1]

رابع. الدوافع الاجتماعية: يمكن للخوصصة في هذا المجال أن تستعمل كأداة للتخلص من بعض المشاكل والمظاهر الاجتماعية كالرشوة والمحسوبية، ذلك لأن القطاع الخاص يعتبر أقدر على محاسبة العامل المهمل والمقصر، كما أن الخوصصة تؤدي إلى مزيد من الحرية الشخصية وتخلق نوع من الحافز لدى العامل وهذا بدوره ينعكس على الإنتاج.[2]

الفرع الثاني: أهداف الخوصصة في الجزائر

على اعتبار أن الخوصصة هي إحدى سياسات برنامج التصحيح الهيكلي، فمن المعقول أن تختلف أهدافها عن الأهداف المرجو تحقيقها بواسطته وتتمثل هذه الأهداف في:[3]

أولا. التقليص من العجز في الموازنة العامة للدولة: كان من المفروض أن تعتمد الدولة على المؤسسات العمومية في تمويل موازنتها العامة وتغطية نفقات هذه القطاعات غير المنتجة والقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة إلى جانب إقامة البنية التحتية. غير أن ما حدث كان العكس، فلقد أخذت الدولة تتحمل كل نفقات هذه المؤسسات إلى جانب تغطية الخسائر التي لحقت بها، مما ساهم في إحداث عجز موازنتها واستقراره. وبالتالي فالخوصصة من شأنها أن تقلص من العجز الذي عرفته موازنة الدولة وهذا كما يلي:

- ستؤدي إلى إلغاء المساعدات المقدمة للمؤسسات العمومية؛
- ستستخدم حصيلتها في عدة مجالات، في تغطية احتياجات التطهير المالي للمؤسسات التي لم تخوصص بعد، في سداد الديون الخارجية والداخلية وديون المؤسسات العمومية؛
- ستمكن من استقرار إيرادات الدولة وارتفاعها على المدى الطويل نتيجة استقرار المحصلة الضريبية التي ستحصل عليها من المؤسسات الخوصصة.

ثانيا. التقليص من عجز ميزان المدفوعات: عادة ما يرجع العجز المسجل في ميزان المدفوعات إلى نمو الواردات بوتيرة تفوق كثيرا الصادرات، ويعتقد أن الخوصصة من شأنها تقليص هذا العجز، حيث سيسمح تحويل مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، مما يزيد من فرص تصديره كما سيؤدي إلى انخفاض الاستيراد.

---

[1] زاهر محمد عبد الرحيم، **إدارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 23.

[2] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برامج الخصخصة**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006– 2007 ص: 38.

[3] موسى السعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006– 2007، ص: 268.

ثالثا. الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية وزيادة مردوديتها وتحدياتها: لأن البعض يظن أن القطاع الخاص هو أكفأ من القطاع العام في قيادة المؤسسات، وبالتالي فخوصصتها ستسمح بالرفع في فعاليتها ومردوديتها.[1]

رابعا. تطوير سوق رأس المال: إن انعدام الوعي الاقتصادي لدى المجتمع الجزائري جعل إنشاء سوق رأس المال الجزائري يتزامن مع أول عمليات الخوصصة في الجزائر بغرض تشغيله ثم إدخال الحركية عليه وتنشيطه، ليفتح المجال فيما بعد للمؤسسات الخاصة للتعامل داخله وكذلك المؤسسات العامة.[2]

[1] عيساي نادية، **تقييم المؤسسة في اطار الخوصصة، دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته ملبنة نوميديا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004– 2005، ص: 21.

[2] المرجع السابق، ص: 22.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام متزايد من قبل السياسيين والاقتصاديين لما تلعبه من دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه سوف يتم من خلال هذا المبحث إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التطرق للمعايير المعتمدة في تعريفها وتبيان الأهمية التي تقدمها مع ذكر المشاكل التي تواجهها المؤسسات والتطرق إلى الآليات التي تدعمها في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نشير أنه تقريبا كل دولة من دول العالم تنفرد بتعريف خاص بها، بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، فبعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية، وسنحاول على هذا الأساس تقديم بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف معايير التصنيف المعتمدة وذلك راجع لتباين الإمكانيات، الموارد من دولة لأخرى ولهذا سوف نتطرق فيما يلي لمجموعة من التعاريف كما يلي.[1]

أولا. تعريف هيئة الأمم المتحدة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة على معيارين هما العمالة والحجم، ذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع وقد قسمتها كالآتي:

- **المؤسسة المصغرة:** تشغل أقل من 10 وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة؛
- **المؤسسة الصغيرة:** توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7ملايين أورو أو لا تتعدي ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا؛
- **المؤسسة المتوسطة:** توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

ثانيا. تعريف فرنسا: قبل تأسيس الاتحاد الأوروبي كانت تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا قانونيا، استنادا للمصدر القانوني الصادر في 4 فيفري 1959، على أنها كل مؤسسة توظف أقل من 500 عامل، ورأسمالها لا يتجاوز 5 مليون فرنك فرنسي، وهذا بما فيه الاحتياطات.[2]

---

[1] بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07- 08 أفريل 2008، ص: 3.

[2] شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007- 2008، ص: 13.

ثالثا. تعريف السعودية: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي توظف أقل من 10 عمال ولا يتجاوز موجوداتها الإجمالية مليون ريال سعودي، والمؤسسات المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين 10- 49 عامل، أما المؤسسات الكبيرة فهي التي توظف أكثر من 50 عامل.[1]

رابعا. تعريف بريطانيا: تعرف بريطانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار.[2]

خامسا. تعريف الجزائر: تعرف الجزائر المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 18/01 مؤرخ في 12 دسيمبر2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، يحتوى هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي بعد ذلك المواد5، 6، 7 منه لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيما بينها على النحو التالي:[3]

- **حسب المادة 04:** تعرف المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات.
  - تشغل من1إلى 250 شخص؛
  - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛
  - تستوفي معايير الاستقلالية.

يتم توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما يلي:[4]

- **المؤسسات المتوسطة:** يعرفها القانون الجزائري بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 10 و500 مليون دينار.
- **المؤسسات الصغيرة:** تعرف بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.
- **المؤسسة المصغرة:** يعرفها القانون الجزائري على أنها المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار ولا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار جزائري.

---

[1] مناور حدادة، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقي وطني حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، يومي 17- 18 أفريل 2006، ص: 21.

[2] حضري دليلة، جداييني ميمي، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 26- 27 أفريل 2008، ص: 06.

[3] الجريدة الرسمية، المادة 04 من القانون رقم 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ص: 05.

[4] الجريدة الرسمية، المادة 5- 6- 7 من القانون رقم 10- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ص: 09.

بناء على المفاهيم السابقة، يمكن وضع مفهوم عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بأنها تلك المؤسسات التي لا تتعدى فيها بعض المؤشرات الكمية كحجم العمالة، رقم الأعمال سقفا محددا، كما أنها مؤسسات تتمتع باستقلالية واسعة في تسييرها وتحظى بحصة سوقية محدودة، حيث أن تلك الحدود والأسقف وكذا درجة الاستقلالية وحجم الحصة السوقية أو غيرها من المعايير يختلف من بلد لأخر بحسب خصوصية كل بلد، ومستوى تقدمه الاقتصادي.

الفرع الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير متعددة ومتنوعة من حيث طبيعتها فمنها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي.

أولا. المعايير الكمية: يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير ما يلي:[1]

1. **معيار عدد العاملين (حجم العمالة):** يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتم التمييز بين أحجام المؤسسات على أساس سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الأصناف التالية من المؤسسات:
   - **مؤسسة مصغرة:** وهي التي تستخدم من01 إلى 09عامل؛
   - **مؤسسة صغيرة:** وهي التي تستخدم من 10 إلى 199عاملا؛
   - **مؤسسة متوسطة:** وهي التي تستخدم من 200 إلى 499عاملا.

أما المؤسسات الكبيرة فهي التي تستخدم عدة آلاف من العمال، في حين أن المؤسسات العملاقة هي التي تستخدم مئات الآلاف من العمال.

2. معيار رأس المال: يعتمد هذا المعيار للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم رأسمال المؤسسات حيث تتصف هذه المؤسسات بمحدودية رأس المال المستثمر فيها فضلا عن اختلاف حجمه من دولة لأخرى حسب النمو الاقتصادي السائد فيها وحسب نشاط المؤسسة.[2]

3. معيار حجم أو قيمة الإنتاج: يطبق معيار حجم الإنتاج للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة العاملة في بعض القطاعات، وخاصة القطاع الصناعي، إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه بعض الصعوبات، أهمها عدم صلاحيته بصفة عامة في حالة المؤسسات التجارية والخدمية، كما أن معيار حجم الإنتاج لا يصلح في حالة المؤسسات المتعددة المنتجات لصعوبة الجمع العيني، فضلا عن أن معيار قيمة

---

[1] السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد الثاني عشر، نوفمبر 2007، ص ص: 61- 62.

[2] لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة لنيل الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011- 2012، ص: 12.

الإنتاج يعيبه تأثر القيمة بالأسعار مما يعطي نتائج مظللة في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار.[1]

4. معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة، نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي. إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كافي.[2]

5. معيار القيمة المضافة: يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي، ولكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة.[3]

ثانيا. المعايير النوعية: إن عدم قدرة المعايير الكمية لوحدها على تحديد حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها، جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى ومتمثل في:[4]

1. معيار الملكية: تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دورا كبيرا على جميع المستويات، ونجد مثلا في الجزائر، الدولة تمتلك عددا من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

---

[1] رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014- 2015، ص:6.

[2] الطالب عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2009- 2010، ص: 08.

[3] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008- 2011، ص: 05.

[4] غالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الوطني حول، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي يومي 5- 6 ماي 2013، ص: 03.

2. معيار الاستقلالية: أن تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مستقلة بنسبة معينة في ذمتها المالية ويعود تحديد نسبة الاستقلالية إلى كل دولة أو منظمة اقتصادية.[1]

3. معيار حصة المؤسسة من السوق: بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة عدت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق ومحلات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.[2]

4. محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.[3]

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يلي:[4]

أولا. مرونة الإدارة: للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، إضافة إلى الطابع الغير رسمي في التعامل، وبساطة هيكلها التنظيمي، كما انه لا توجد بها لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرار.

ثانيا. قوة العلاقات بالمجتمع: من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها الذي تستفيد منه في الترويج لمنتجاتها.

ثالثا. الآثار الاجتماعية: فهي تساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة ومكافحة الفقر، وكذلك تحسين المستوى المعيشي للعائلات.

رابعا. المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين: ومن أهم المزايا أيضا التي تتمتع بها هذه المؤسسات والتي تجعلها تتفوق بها على المؤسسات الكبرى في العلاقات الشخصية القوية التي تربط مواردها البشرية نظرا لقلة العاملين وأسلوب وطريقة اختيارهم، كذلك الإشراف المباشر من مالكيها يسمح بوضوح الرؤية وسير الأمور بشكل فعال.

---

[1] يحي عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2011- 2012، ص: 54.

[2] بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة بشار، 2010، ص: 208.

[3] خوني رابح، حساني رقية، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، قسم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 25- 28 ماي 2003 ص: 898.

[4] شريف بو قصبة، علي بوعبد الله، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5- 6 ماي 2013، ص ص: 3- 4.

بالإضافة إلى:[1]

- مستوى متدني أو متوسط من التقنية ومن الكفاءات البشرية؛
- هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود؛
- نظام معلوماتي غير معقد يتلائم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة نظرا لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وبالرغم من ذلك فإنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تعرقل سير نموها، لذا سنحاول فيما يلي إبراز أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل التي تواجهها.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية عديدة، ويمكن إجمال هذا الدور كما يلي:

أولا. الأهمية الاقتصادية: تنبع هذه الأهمية من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية:

1. زيادة الناتج المحلي الوطني: حيث تساهم تلك المؤسسات بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي الناتج الوطني.[2]

2. توفير مناصب الشغل وتكوين الإطارات المحلية: أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وأخذ حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على المشكل.

وقد كان هناك شبه اجتماع بين الاقتصاديين على دعم قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة واستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ومن هنا أظهرت أهمية الصناعات الصغيرة في توفير فرص عمل منتج والحد من مشكل البطالة.

وترجع هذه الأهمية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكثفة العمل وتستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبيا، على الأقل في بدايات هذه المؤسسات وهذه الندرة النسبية تتواكب مع وفرة العمل وندرة رأس المال

---

[1] قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005- 2013**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، لجامعة البليدة 2، العدد 12 جوان 2015، ص: 15.

[2] نوال بن عمارة، **التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الخامس 2012، ص: 45.

الظاهرتين السائدتين في معظم البلاد النامية، وهذا ما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسي أهمية خاصة في هذه البلدان.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تستخدم عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة الفنية اللازمة وهذا يؤدي إلى نمو الإدارة وارتفاع كفاءتها بشكل نسبي كما تعد الصناعات الصغيرة مصدرا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك العمالة للعمل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتحاقها بالمؤسسات الكبرى بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى.[1]

3. ترقية الصادرات: أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لدى بعض الدول، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفعالية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير، وذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصناعية فيما تصل بوسائل الإنتاج.[2]

4. تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا: أي أنها تحقق التنمية المتوازنة بين المناطق الريفية والمدن وتساهم في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة والمدن الكبيرة على وجه الخصوص.[3]

5. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية: وذلك عن طريق استحداث أنشطة اقتصادية إنتاجية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية، كما أن هذه المؤسسات تقبل على أنشطة لم تقبل عليها المؤسسات الكبيرة وبالتالي فهي تلعب دورا مهما في إدخال أنشطة جديدة إلى السوق بالإضافة إلى كل هذا تشجع على خدمة الأسواق المحدودة التي تغري الصناعات الكبرى بالتعامل معها.[4]

ثانيا. الأهمية الاجتماعية: وتتمثل الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:[5]

---

[1] طالبي خالد، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية تخصص، التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010- 2011، ص ص: 12- 13.

[2] سيد علي بلمحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، مذكرة ماجستير تخصص، إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005- 2006، ص ص: 48- 50.

[3] ليلي لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة الجزائر، 2004- 2005، ص: 57.

[4] بلعزوز بن علي، أليفي محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل2**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17- 18 أفريل 2006، ص: 487.

[5] رامي حريد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

1. تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني، لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين.

2. تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال: تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي والتي يتوارثها الأجيال، حيث بدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة وحتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل على مستوى المجتمع كله.[1]

3. تحسين مستوى المعيشة: إن بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في مقابل مؤسسات عمومية كبيرة تزيد طلبا إضافيا على العمل، مما يؤدي إلى زيادة الرواتب وزيادة العائدات الفردية وبالتالي زيادة في القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.[2]

4. زيادة إحساس الأفراد بالحرية و الاستقلال: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط، والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.[3]

الفرع الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم كل هذه المزايا والإسهامات البارزة في التنمية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تواجه مشكلات عديدة تأثر سلبا على أدائها، والمتمثلة في:[4]

أولا. المشاكل الإدارية والتنظيمية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على قبول المشروع، زيادة على التباطؤ الإداري عند التنفيذ، وهذا ما يقل من عزيمة المستثمر في هذا القطاع الذي يتميز بالديناميكية، وعليه فالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصطدم بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، والتي تستوجب عشرات الترخيص

---

[1] سامية عزيز، **منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الاقتصادية، قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر العدد الثاني، جوان 2011 ص: 04.

[2] قعيد ابراهيم، **دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008- 2009، ص: 30.

[3] طالبي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

[4] سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية ولاية قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009- 2010، ص: 76.

والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها، وهو ما يؤكد أن هياكل الدولة لا تزال بعيدة عن المستوى الذي يمكنها من تقديم الخدمات المطلوبة بسرعة وكفاءة عالية ولعل ذلك يعود إلى:

- السرعة في اتخاذ القرارات وإصدار النصوص، وليس لها شيء مماثل في أداء وتعقيل الجهاز التنفيذي؛
- مشكلة الذهنيات التي لم تتهيأ بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات إضافة إلى الوقت الذي تستغرقه في معالجة الملفات، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية.

ثانيا. مشاكل التمويل: يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات كما هو معروف أي أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة،كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصيرة الأجل لاسيما القروض لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وأجور العاملين وغيرها من مصاريف الاستغلال المعروفة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وعلى الرغم من إن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى نذكرها كالآتي:[1]

- ارتفاع سعر الفائدة؛
- عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني من قبل البنوك إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المؤسسات تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض؛
- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين.

ثالثا. مشكل العقار: خضوع مسألة الأراضي لأكثر من وزارة لأنها عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة بالإضافة إلى إن قطعة الأرض نفسها أنواع، فهناك أراضي خاصة وأراضي بلدية، بالإضافة إلى غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وأجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها.[2]

رابعا. مشاكل جبائية: تتمثل في نسب اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف عدة مشاريع إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى الصعوبات الجمركية نتيجة الإجراءات

[1] غانم عبد الله، سبع حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[2] غدير أحمد سليمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وأفاق**، الملتقى الوطني حول، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 5- 6 ماي 2013، ص: 06.

المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية.[1]

خامسا. مشاكل معلوماتية: وتتمثل أساسا في:[2]

- نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج؛
- نقص المعلومات لدى أصحاب المؤسسات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية مثل قوانين تسجيل المؤسسات، والحوافز والضرائب واستقدام العمالة، التأمينات الاجتماعية وقوانين العمل وغيرها؛
- صعوبة الوصول للمعلومات الكافية لدى المستثمر عن المشروع الذي ينوى تنفيذه أو القيام به في التوقيت المناسب؛
- نقص الوعي لدور التخطيط المستقبلي في انجاز المشروع واستمراريته؛
- تأثر الابتكار والتجديد في اختيار النشاط الذي يقام من أجله إنشاء المؤسسة.

سادسا. المشاكل التسويقية: ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير المعلومات الكافية عن طبيعة السوق الذي تعمل فيه وأذواق المستهلكين، ويعد ارتفاع تكاليف النقل من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يضعف من إمكانية انتشار المنتج إلى أسواق أبعد، وضعف إجراءات الحماية التجارية والحكومية وعدم قدرتها على منع عملية إغراق السوق مما يعد من العوامل المحيطة لهذه المؤسسات.[3]

سابعا. مشكل غياب الفضاءات الوسيطة: وتتمثل في:[4]

1. البورصة: إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها من الأدوات الناجعة لتطوير وتنمية هذه المؤسسات باعتبارها فضاء إعلامي وتنشيطي وتشاوري مهم، يعمل على إحصاء القدرات التقنية من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية.

2. غرف التجارة: وهي التي تمثل حلقة وصل ضرورية لتنظيم الاقتصاد وتوليد انسجام بين المصالح المختلفة، هذه الغرف موجودة إداريا ولأن عملها محدود بحيث لا تلعب الدور المتمثل أساسا في تخفيف الضغوطات على المتعاملين لتتفرغ لعملية الإنتاج.

---

[1] عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، قسم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 25- 28 ماي 2003، ص: 423.

[2] صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، 2011، ص: 2.

[3] علوي فاطمة الزهراء، حاج موسى نسيمة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة بالجزائر خلال الفترة (2004- 2009)** ملتقي الوطني الأول حول، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000- 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، يومي 18- 19 ماي 2011، ص: 05.

[4] الأخضر بن عمر، علي باللموشى، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، الملتقي الوطني حول، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5- 6 ماي 2013، ص ص: 11- 12.

3. <u>التظاهرات المحلية والدولية:</u> وتتمثل في حضور وتنظيم التظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها أسواق لتقييم المنتجات وأيضا فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية وهنا نلاحظ أن التركيز على هذه النقطة ضعيف، ذلك أن حضور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في هذه التظاهرات رمزي.
وهناك من يري أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى:[1]

- **مشكلات داخلية:** كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية.
- **مشكلات خارجية:** كعدم وجود دعم حكومي كاف، وهذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

<u>المطلب الثالث: آليات تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر</u>

إن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد صعب ولهذا أوجب أن يكون هناك هيئات لدعم هذا النوع من المؤسسات، وهذا ما سعت إليه الجزائر، نذكر منها:

أولا. <u>الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:</u> تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعي لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات. ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛
- تشجيع كل الأشكال و الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

1. **<u>مهام الوكالة:</u>** وتتمثل في: [2]

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد؛

[1] أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت، الجزائر، العدد السادس دون سنة النشر، ص: 276.

[2] بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة دراسة حول ولاية سطيف**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص ص: 278- 279.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولى.

ثانيا. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير مركزي موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار.[1]

ثالثا. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004 وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن ثم أهم وظائفها نذكر المرسوم التنفيذي رقم 14/04: [2]

- تقديم القروض دون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر؛
- إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية وتوطيدها لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

رابعا. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في11 نوفمبر 2002 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الصندوق ما يلي:[3]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، وتوسيع المؤسسات؛
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

---

[1] عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 7 العدد 3، 2011، ص: 402.

[2] شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، بجامعة قالمة، المجلد 24، العدد الأول 2008، ص: 135.

[3] محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر العدد السابع، 2010، ص ص: 126- 127.

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازل عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

1. **مهام الصندوق:** وتتمثل في:[1]

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية في ما يخص أجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

خامسا. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994، أوكلت له مهمة دعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية في تلك الفترة والذين تتراوح أعمارهم بين 35- 50 سنة، كما أوكلت له تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص.[2]

1. **شروط للانضمام للصندوق:** وهي كالأتي:[3]

- أن يكون منتميا أو منتسبا إلى الضمان الاجتماعي وهذا في مدة على الأقل تساوي ثلاث سنوات؛
- أن يكون الشخص قد تم ترسيمه في المؤسسة التي كان يعمل فيه، وقبل أن يسرح؛

[1] رامي حريد، **صندوق ضمان القروض هل هو محفز لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 388.

[2] شريف بو قصبة، علي بوعبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

[3] برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011- 2012 ص: 210.

- أن يكون مستوفيا لاشتراكاته في نظام التأمين عن البطالة منذ 6 أشهر على الأقل قبل توقيف علاقة العمل؛
- أن يكون قد طلب عمل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل ويكون مسجلا ضمن هذه الأخيرة منذ ثلاثة أشهر على الأقل؛
- أن يكون مقيما بالجزائر وأنه لا يتحصل على أي دخل من نشاط مهني.

سادسا. <u>برامج ضمان القروض MEDA:</u> حيث يمنح مبلغ الضمان تغطية 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز50 مليون دينار مبلغ التغطية، وفي بعض الحالات هناك إمكانية الوصول إلى 150 مليون دينار المدة القصوى 7 سنوات لقروض الاستثمار العادي، 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار، حيث يسدد المستفيد 0,6% في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار و0,3% في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.[1]

[1] قاشي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 21.

خلاصة الفصل:

يساهم القطاع الخاص بشكل واضح في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أن له أهمية كبيرة جعلته يساهم في خلق مناصب الشغل وزيادة الإنتاجية ومحاربة الفقر، بالإضافة إلى أنه يساعد الأفراد على تعبئة مدخراتهم وتشغيلها في الاقتصاد الوطني، وهناك عدة عوامل ساعدت على نمو القطاع الخاص منها القروض المصرفية والضرائب.

إن القطاع الخاص أغلبه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لكونها تعتبر العمود الفقري في الاقتصاديات الحالية، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص ومعايير تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، كما أن لها هيئات تدعمها، وبالرغم من الأهمية المعطاة لهذه المؤسسات إلا أنها لا زالت تعاني من مشاكل تعيق تطورها.

الفصل الثاني: المشاريع الاستثمارية في الجزائر

تمهيد:

تتزايد أهمية الاستثمار يوما بعد يوم، فهو يلعب دورا كبيرا وأساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا مساعدا في دفع النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، وهو عنصر فعال في الدخل الوطني، ولهذا فإن حجمه وتوزعه يبين اتجاه النمو، وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل. ويعد الاستثمار أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية شرط توفر البيئة أو المناخ الملائم، لذا سعت الجزائر إلى تشجيع وترقية الاستثمار من خلال توفير مناخ استثماري ملائم، ويكون هذا بتنظيم ودعم من الهيئات المكلفة بالاستثمار وسن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية مختلف مجالات الاستثمار سواء المحلية أو الأجنبية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** عموميات حول الاستثمار.
- **المبحث الثاني:** واقع الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار التضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للاستثمار وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهداف الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه، مع تبيان مجالاته والتطرق للمناخ الاستثماري ومقوماته.

المطلب الأول: أهداف الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه

سنحاول في هذا المبحث تقديم أهداف الاستثمار والعوامل التي تؤثر فيه.

الفرع الأول: أهداف الاستثمار

تتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر، ومستوى وطبيعة طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة وما يسود من مناخ استثماري في محيط نشاطاته. ومع ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية:[1]

أولا. الحفاظ على الأصول المادية والمالية: أي الحفاظ على الأصول التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر. إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمرا استراتيجيا، لأن التضحية بجزء من هذه الأصول أو كلها إما يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو يجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروط المحددة. وهنا لابد من الاهتمام الجاد بمسألة الاستخدام الكفء للأصول المستثمرة سواء كان ذلك عند التخطيط الأولي واتخاذ القرار الاستثماري، أو عند تشغيل الأصول المعنية في عمليات تغيير بأدنى الخسائر وبأفضل التدفقات الصافية للعوائد.

ثانيا. تحقيق العائد الملائم: هدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف من استثماره تحقيق الربح، ماعدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية.[2]

ثالثا. ضمان السيولة اللازمة: رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي) إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها:[3]

- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير؛
- إيفاء الديون المستحقة وبنفس العملات (الوطنية أو الأجنبية) التي تم تمويل هذه الديون بها؛

---

[1] هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 20.

[2] فيصل حبيب حافظ، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004– 2005، ص: 20.

[3] هوشيار معروف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20.

- مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يجري الاستثمار في إطار مؤسسي.

رابعا. <u>استمرارية الدخل وزيادته:</u> يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات السوق ويقلل من المخاطر ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.[1]

<u>الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الاستثمار</u>

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية، وهنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها، ويمكن إيجاز هذه العوامل بما يلي:[2]

أولا. <u>الاستقرار السياسي:</u> يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد، وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها والاحتياجات المستمرة والإضرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي، والصراعات الإيديولوجية والعنصرية والدولية وسوء توزيع السلطة والدخل، ومن حيث احتمالات الحرب أو الأطماع، ويقع ضمن هذا العنصر عامل مهم هو الحروب الإقليمية والأهلية وعلاقة البلد المعني بذلك، وعلى المستثمر أن يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول، إضافة إلى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والاجتماعي، أي درجة الانقسامات الدينية والطائفية والعنصرية والمزاج النفسي، وذلك لتأثير الاستقرار السياسي على الإنتاج وحجم الطلب والعرض وكلفة مستلزمات الإنتاج واستمرارية التعاملات واستقرارهما والحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار، مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنويعها وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.

ثانيا. <u>الاستقرار الاقتصادي</u>: يمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المحققة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، أي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة ومدى اعتماد سياسات اقتصادية تداخلية أو اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي وإستراتيجية الحكومات بهذا

[1] بوري محي الدين، **آليات تمويل الاستثمارات في البنوك**، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010- 2011 ص: 26.

[2] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 26-29.

الشأن ودور القطاع الحكومي والخاص، وطبيعة الاتفاقات الدولية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية مع الدول المختلفة وشروط التبادل التجاري، وطرق التعامل مع أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة وتحرير التعامل بهما، ووضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري ونسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات، ومعدلات البطالة والتضخم وحجم السوق ودرجة الانكشاف الاقتصادي للبلد.

إن الاستقرار الاقتصادي يقاس بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية، مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة ومتانة الأسواق المالية وحجم الاستثمارات الممولة محليا، كل هذه العناصر والمؤشرات تؤثر على قرارات الاستثمار والمستثمرين. أو كون المخاطر خارجية نتيجة الانكشاف الاقتصادي وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، والانضمام إلى منظمات دولية أو إقليمية وشروط التبادل المالي والتجاري بينها.

ثالثا. معدل أسعار الفائدة: يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها. وأن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك، أي التعويض عن الاستهلاك بشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل، وتتأثر أسعار الفائدة بجملة عناصر أهمها مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك (marginal repensait to consume)، ودرجة المخاطر ومدة الاستثمار وكلفة التمويل ودرجة المنافسة وطبيعة السياسة النقدية المطبقة بهذا الشأن، كما أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة الاستثمارات الداخلية أو الخارجية من الدولة، فارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية، وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة وعلى قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية.

رابعا. الدخل الوطني: يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات، وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل القومي وانعكاس ذلك على مستوى الدخل الفردي. حيث كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويؤثر ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة، وكلما زاد نمو الدخل القومي يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافة إلى زيادة الإدخارات، وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات مما يعكس علاقة طردية بين الاستثمار والدخل القومي.

خامسا. معدلات التضخم: التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي، وأن ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيرا سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال، ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة، ويرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية

للنقود، ويؤثر على تحديد القيمة الحقيقية للدخول والأرباح ويؤثر على القيمة الحقيقية لرأس مال المستثمر مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.

سادسا. توفر البنى الارتكازية والانفتاح الاقتصادي: إن توفر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، والمقصود بالبنى التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات، الأنترنات، الموانئ، الكهرباء، الماء نظام مالي ومصرفي متطور وشامل سوق مالي كفؤ وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الإلكترونية ....إلخ، كذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار وخاصة الأجنبية منها.

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية. وبهذا فإن مجال الاستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الاستثمار وعلى هذا الأساس يمكن تبويب مجالات الاستثمار وفق المعايير التالية:

الفرع الأول: التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار

تبويب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية.[1]

أولا. الاستثمارات المحلية: الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية.....إلخ.

وقياسا على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة.[2]

ثانيا. الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية: هي كل الاستثمارات القادمة من الخارج والمالكة لرؤوس الأموال والمساهمة في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسات قائمة في اقتصاد آخر.[3]

ويمكن تعريفها بشكل آخر: على أن الاستثمارات الخارجية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية، ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق

---

[1] خلفان حمد عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 58.

[2] محسن العبادي، **الاستثمار بالعملات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 17.

[3] شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005، ص: 02.

مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.[1]

1. **مزايا الاستثمارات الأجنبية:** ابتداء وبشكل عام لابد من القول بأن اختيار بلد الاستثمار الأجنبي يجب أن يكون من الدول ذات الأسواق المالية المتطورة والبناء الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك فإن الاستثمار الأجنبي يحقق المزايا التالية:[2]

- يتصف الاستثمار في السوق الأجنبي بازدياد عدد البدائل والمرونة العالية في اختيار أدوات الاستثمار ذات العائد المرتفع؛
- يتسم السوق المالي الأجنبي بالاتساع والانتظام والتخصص وتبادل جميع أدوات الاستثمار المعروفة؛
- تعدد أدوات الاستثمار وتنوع أسواقها ومدتها مما يؤدي إلى إمكانية أكبر في التنويع وتوزيع مخاطر الاستثمار؛
- التداول الإلكتروني في الأسواق المالية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل موسع وبسهولة والتي توفر البيانات والمعلومات الكافية للمستثمر؛
- وجود خبراء ومحللين ماليين وسماسرة يمكن الاعتماد على أرائهم لاختيار مجال الاستثمار المناسب؛
- توفر البيانات والمعلومات والمؤسسات المتخصصة التي تزود المستثمر بكافة احتياجاته منها.

2. **عيوب الاستثمارات الأجنبية:** وتتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:[3]

- ارتفاع درجة المخاطرة، والمتعلقة بالظروف السياسية؛
- قد يكون لها تأثير على الانتماء الوطني للمستثمر لأنه يسعي وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمارها في الوطن؛
- احتمال ازدواجية الضرائب؛
- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف العملة الأجنبية.

الفرع الثاني: التبويب النوعي لمجالات الاستثمار

تبوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية، واستثمارات مالية.[4]

أولا. الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية: يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي real asset كالعقار، والسلع، والذهب....إلخ. ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة.

---

[1] ياسين خويلدات، **مفهوم الاستثمار**، بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2004– 2005، ص: 04.

[2] دريد كمال آل شبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 176.

[3] جهاد همام، **إدارة الاستثمار (الإطار النظري والتطبيقات العملية)**، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 41.

[4] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)**، طبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2016، ص: 77.

ونجد أن للأصول الحقيقية مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[1]

- غير متجانسة وهي بذلك تحتاج إلى الخبرة والمهارة والتخصص للتعامل بها؛
- لها قيمة ذاتية، ولها كيان مادي ملموس؛
- تتمتع بدرجة عالية من الأمان؛
- استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ويساهم في تكوين رأس مال البلد؛
- قابليتها للتسويق منخفضة، ولذلك فسيولتها منخفضة؛
- يترتب عليها نفقات النقل والتخزين في حالة السلع، والصيانة في حالة العقار.

ثانيا. <u>الاستثمارات المالية:</u> وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب عليها عملية شراء وبيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات، وشهادات الإيداع وهذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية بل هو عبارة عن استهلاك جزء من طاقة قائمة أصلا، فإذا اشترى شخص أسهم شركة ما قائمة فهذا يعني تحويل ملكية الأسهم من شخص لأخر دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية.[2]

ونجد أن الاستثمارات المالية مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[3]

- التجانس الكبير في وحداتها؛
- وجود أسواق متطورة للتعامل؛
- تعطي مالكها حق المطالبة بالفائدة أو الربح عند موعد الاستحقاق في حالة السندات، وعند التصفية في حالة الأسهم؛
- ليس لها كيان مادي ملموس، فهي بحاجة إلى مصاريف نقل وتخزين أو صيانة؛
- يحصل مالكها على منفعة منها في حالة اقتنائه لها عن طريق جهود الآخرين؛
- تتصف بدرجة عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها.

<u>المطلب الثالث: المناخ الاستثماري ومقوماته</u>

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصيةّ إلى الترويج للفرص الاستثمارية. لذا سنتطرق في هذا المطلب للمناخ الاستثماري وأهم مقوماته.

<u>الفرع الأول: المناخ الاستثماري</u>

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، نكتفي بالإشارة إلى بعض منها على النحو الآتي:[4]

---

[1] جهاد همام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 43.

[2] شقيري نوري موسي وأخرون، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص: 26.

[3] جهاد همام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 45.

[4] أحمد زكريا صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة– الأردن كنموذج–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، العدد 3، 2005، ص: 92.

أولا. المناخ الاستثماري هو حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى.

ثانيا. مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجيهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا.[1]

ثالثا. هو مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا.[2]

رابعا. هو مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماره إلى بلد أخر. فالمناخ الاستثماري الذي يجذب الاستثمارات والمستثمرين هو ذلك المناخ الذي لا يعتمد على قانون محدد بعينه وإنما يعتمد بصورة أساسية إلى جملة من الشروط والمقومات التي تخلق أرضية يمكن أن ينمو فيها مشروعا تنمويا.[3]

يمكننا أن نستخلص مما سبق أن مناخ الاستثمار هو مجموعة السياسات والمؤشرات والقوانين والأدوات التي تؤثر على القرار الاستثماري، كما تقوم بتوجيه الاستثمار إلى بلد دون آخر.

الفرع الثاني: مقومات المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها فيما يلي:[4]

أولا. المناخ السياسي والأمني: هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار. وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا.

يتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا؛

---

[1] عبد المجيد قدري، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المنعقد يومي 8- 9 أفريل 2002، ص: 145.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007- 2008، ص: 59.

[3] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006- 2007، ص: 175.

[4] بن داودية وهيبة، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995- 2004) مع التركيز على الجزائر مصر، المغرب، تونس**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر 2004- 2005، ص ص: 114- 115.

- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

ثانيا. المناخ الثقافي والاجتماعي: يشمل هذا المناخ مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرر ذلك من خلال:

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛
- درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

ثالثا. المناخ الاقتصادي: ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:[1]

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛
- مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- مرونة السياسات المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفيزات؛
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة؛
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم؛
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، طبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 92-93.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار في الجزائر

بعد إدراك الجزائر لأهمية القطاع الخاص، بادرت إلى ترقية وفتح المجال أمامه وذلك من أجل تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال منح مزايا عديدة للمستثمرين بالإضافة إلى إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وتشجيع تدفق الاستثمارات وذلك لتحقيق التنمية المحلية ونقل التكنولوجيا وتوفير مناصب العمل وهذا يكون تحت إدارة الأجهزة المتعلقة بترقية الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: مزايا ومعوقات الاستثمار في الجزائر

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مزايا الاستثمار في الجزائر والعوائق التي تواجهه.

الفرع الأول: المزايا المخصصة للاستثمار

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط والتأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقسم المزايا إلى ثلاث مستويات:[1]

أولا. مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة: تنقسم هذه المزايا بدورها حسب تموقع المشاريع إلى ما يلي:

1. المشاريع المنجزة في الشمال: تمر هذه المشاريع عبر مرحلتين هما:

أ. مرحلة الإنجاز: وتتمثل الإعفاءات في هذه المرحلة فيما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا؛
- الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض نسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة الإنجاز؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016 **المتعلق بترقية الاستثمار**، العدد 46 بتاريخ 03 أوت 2016، ص: 20.

ب. مرحلة الاستغلال: تمنح هذه الامتيازات لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ابتداء من بدء النشاط وبعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- تخفيض نسبة 50% من مبالغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2. الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق التي تستدعى تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة: تمر هذه المشاريع الاستثمارية عبر مرحلتين هما:

أ. مرحلة الإنجاز: تتمثل الإعفاءات الممنوحة في هذه المرحلة فيما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة مرحلة الانجاز؛
- الإعفاء من دفع حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق امتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجه لإنجاز المشاريع الاستثمارية تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية يعوض الرسم على الإشهار العقاري من كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال؛
- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع م^2 خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛

- بالدينار الرمزي للمتر المربع م^2 فترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

ب. مرحلة الاستغلال: وتكون الإعفاءات في هذه المرحلة لمدة 10 سنوات وتتمثل في:[1]

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض نسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ثانيا. مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل: يتعلق الأمر في المقام الأول بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية الصناعية والفلاحية، هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون الاستثمار وفي هذه الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيعا.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

ثالثا. مزايا استثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني: يتم منح المزايا الاستثنائية عبر مرحلتين هما:

أ. مرحلة الإنجاز: وتتميز هذه المرحلة بالإعفاءات التالية:

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز؛
- من إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح؛
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل المتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب. مرحلة الاستغلال: وتتميز هذه المرحلة بالإعفاءات التالية:

- تمديد مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر 10 سنوات؛
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة؛
- تستفيد من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، ولمدة لا تتجاوز 5 سنوات.

[1] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع 02/26/ 2018 على الساعة 14:00.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار

يواجه المستثمر العديد من المعوقات نذكر منها ما يلي:[1]

أولا. ضعف المنظومة المصرفية والمالية: تقوم الأنظمة المالية الحديثة بوظائف عدة لتعزيز فعالية الوساطة المالية من خلال تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات، وتشجيع الاستثمار بتمويلها لفرص الاستثمار المربحة وتعبئة المدخرات، مما يسمح برفع كفاءة تخصيص الموارد، وتسريع تراكم رأس المال المادي، مما ينعكس إيجابيا في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار.

لقد مرت المنظومة المصرفية في الجزائر بالعديد من الإصلاحات منذ اعتمادها على برنامج التعديل الهيكلي، إلا أنه مازال يفتقر إلى النجاعة الكافية التي تسمح له القيام بالاستثمارات الضخمة سواء محليا أو أجنبيا وذلك لأن المنظومة المصرفية مازالت تحت قيود تشريعات وقوانين صارمة ومقيدة، ومع توالي صدور القوانين عرفت الوضعية نوعا من التحسن لكنه لم يكن في مستوى التطورات الحاصلة ولا يتماشى مع طموحات المستثمرين.

ثانيا. المعوقات الإدارية والتنظيمية: يمكن إجمال مختلف النقائص والاختلافات الإدارية والتنظيمية التي تركت انطباع سيئ لدى المستثمرين فيما يأتي:

- انعدام الاستقرار في التشريعات النظامية للاستثمار، مما يولد لدي المستثمر عدم الثقة على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات، وعدم ثباتها وهو ما يساهم في نفور المستثمرين؛
- غياب الوضوح والدقة في بعض نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار وعدم وجود لوائح وتفسيرات لمضمون القوانين؛
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية؛
- عدم وجود كوادر بشرية ذات كفاءة ومدربة في إدارة أجهزة الاستثمار من أجل إنجاز المعاملات بكفاءة عالية؛
- ضعف البنية التحتية في الجزائر ذلك أن مختلف الهياكل القاعدية من الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والطاقة والمياه، كلها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يلبي طموحات المستثمر الذي يرغب في إقامة مشروعه على أساس مرتكزات سليمة، لأن عدم توافر بنية تحتية ملائمة يؤثر على إمكانية نجاح المشاريع من خلال زيادة التكاليف، وبالتالي التأثير على مردودية الاستثمار؛
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعب والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.

[1] ريحان الشريف، هوام لمياء، **تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية جامعة عنابة، الجزائر، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الأول 2013، ص ص: 364- 367.

ثالثا. مشكلات الفساد: يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، تحد من فعالية الاستثمار وتقلص منه ويؤدي إلى إبطاء وتيرة التنمية، وبالنظر إلى حالة الجزائر، وبناء على أراء مجموعة من رجال الأعمال والمختصين أشار التقرير الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012، أن ترتيب الجزائر قد تراجع من المرتبة 112 عالميا سنة 2011 من أصل 180 دولة إلى المرتبة 105 سنة 2012 من أصل 176 دولة شملها الرتيب، حيث لم تتغير مؤشرات الفساد حسب القطاعات حيث سجلت أعلى الحالات في قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع النقل، وقطاع الصحة، إضافة إلى قطاعات أخرى.

رابعا. صعوبة الوصول إلى المعلومات: تتجلى أهم مشكلات توفير المعلومة في الجزائر فيما يلي:

- Õ عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من قوانين وتشريعات؛
- Õ عدم كفاءة شبكات الاتصال؛
- Õ صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛
- Õ ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة.

خامسا. مشكلة العقار الصناعي: يمثل العقار هاجسا كبيرا أمام المستثمرين، الوطنيين والأجانب، ولطالما تعثرت مشروعات، ونفر مستثمرون لهذا السبب، ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر التالية: [1]

- Õ صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري؛
- Õ تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية؛
- Õ جمود سوق العقار؛
- Õ الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي بسبب جشع المضاربين والوسطاء؛
- Õ عدم تناسب بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية، وليست اقتصادية؛
- Õ عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خوصصتها، أو شراكتها مع متعاملين أجانب.

سادسا. تأرجح البيئة السياسية والأمنية: يؤدي الاستقرار السياسي والأمني دورا بالغ الأهمية في تحسين بيئة الأعمال، وتنامي الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وهو بذلك شرط مسبق، لا يمكن تصور مناخ استثماري ملائم بدونهما، ولقد شهدت الجزائر خلال السنوات الحرجة سياسيا وأمنيا، أقل التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، مقارنة مع الدول النامية الأكثر استقرار وأمنا، حيث انتقلت من 25 مليون دولار إلى 260 مليون دولار، ثم إلى 507 مليون دولار خلال السنوات 1995، 1997، 1999 على التوالي، ولكن اتسمت السنوات الأخيرة بانفراج سياسي وأمني، من خلال مشاركة الأفراد في مختلف المواعيد الانتخابية، وبروز ملامح الديمقراطية، بالإضافة إلى موافقة الحكومة الجزائرية ومصادقتها على النصوص الكاملة لميثاق السلم

[1] وصاف سعيدي، قويدري محمد، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 8 2008، ص: 46.

والمصالحة، إلا أن المستثمرين (الوطنيين منهم أو الأجانب) مازالو متخوفين من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: القوانين المتعلقة بتطوير وترقية الاستثمار

لقد بذلت الجزائر مجهودات في تطبيق مجموعة من الإجراءات بهدف تحسين المناخ الاستثماري، وهذا من خلال سن العديد من القوانين والأوامر والمراسيم التشريعية التي تسهل العملية الاستثمارية للمستثمر لذا سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من قانون الاستثمار 2001 وقانون الاستثمار 2016.

الفرع الأول: الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

صدر هذا القانون أثر إدخال تعديلات على قانون الاستثمار، وصدر بذلك أمر رقم 01- 03 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله، كما يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/ أو الرخصة.[2] وبغرض الوصول إلى استحداث مجالات ونشاطات جديدة، وتوسيع القدرات الإنتاجية، أو إعادة هيكل رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمين فيه.[3] والجديد في هذا التشريع ما يلي:[4]

- المساواة بين المستخدمين المحليين والأجانب؛
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص؛
- إنشاء شباك موحد لامركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار بغرض تنظيم مسائل الاستثمار، أنشأت الجهات الوصية بعض الأجهزة، أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشروعات الاستثمارية.

كما منح هذا القانون للمستثمر العديد من المزايا في النظام العام وهي:[5]

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمار؛

---

[1] المرجع السابق، والصفحة نفسها.

[2] الجريدة الرسمية، المادة 1 من الأمر 01- 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001 **المتعلق بتطوير الاستثمار** العدد 47، بتاريخ 20 أوت 2001، ص: 5.

[3] الجريدة الرسمية، المادة 2 من الأمر 01- 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001 **المتعلق بتطوير الاستثمار** العدد 47، بتاريخ 20 أوت 2001، ص: 5.

[4] بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة قسنطينة، ص: 76.

[5] الجريدة الرسمية، المادة 9- 10 من الأمر 01- 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001 **المتعلق بتطوير الاستثمار**، العدد 47، بتاريخ 20 أوت2001، ص ص: 5- 6.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية.

أما النظام الاستثنائي يستفيد من مزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة والاستثمارات المتعلقة بالاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 3 أوت 2016

صدر هذا القانون إثر إدخال تعديلات على قانون الاستثمار، وصدر بذلك الأمر رقم 16- 09 في أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، كما يحدد هذا الأمر النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.[1]وبغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية، أو إعادة التأهيل،[2] كما تم إضافة أربعة مراكز على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وتتمثل فيما يلي:[3]

- مركز تسيير المزايا، ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول به؛
- مركز استيفاء الإجراءات، ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات؛
- مركز الترقية الإقليمية، ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.

كما يمنح هذا القانون للمستثمر العديد من المزايا تتمثل في:[4]

- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة؛
- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/ أو المنشئة لمناصب الشغل؛
- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: مقارنة قانون الاستثمار لسنة 2001 بقانون الاستثمار 2016

[1] الجريدة الرسمية، المادة 1 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016 **المتعلق بترقية الاستثمار** العدد 46، بتاريخ 3 أوت 2016، ص: 18.

[2] الجريدة الرسمية، المادة 2 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016 **المتعلق بترقية الاستثمار** العدد 46، بتاريخ 3 أوت 2016، ص: 18.

[3] الجريدة الرسمية، المادة 27 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016 **المتعلق بترقية الاستثمار** العدد 46، بتاريخ 3 أوت 2016، ص ص: 22- 23.

[4] الجريدة الرسمية، المادة 12، 13، 14 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016 **المتعلق بترقية الاستثمار**، العدد 46، بتاريخ 3 أوت 2016، ص ص: 19- 21.

من أجل الإحاطة أكبر بقانون الاستثمار الجزائري نقوم بمقارنة مضمون قانون الاستثمار الصادر سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي أدرج العديد من التعديلات على القانون السابق، مع قانون 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي يعتبر هو القانون الأساسي الذي يحكم عمليات الاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم (4): مقارنة بين قانون الاستثمار لسنة 2001 وقانون 2016

وجه المقارنة	الأمر رقم 01-03 الموافق ل 20 أوت 2001	قانون رقم 16-09 الموافق ل 3 أوت 2016
التسمية	قانون تطوير الاستثمار	قانون ترقية الاستثمار
مجال التطبيق	الاستثمار في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات والاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات و/ أو الرخصة – قائمة النشاطات المستثناة من المزايا	الاستثمار في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات – قائمة النشاطات المستثناة من المزايا
تعريف ونوع الاستثمار	–تعريف دقيق يشمل الأنشطة الخاصة ب إنشاء أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة –استعادة النشاطات في إطار خوصصة كلية أو جزئية	–تم استثناء نشاطات إعادة الهيكلة –كما تم استبعاد النشاطات في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية
هيئات الاستثمار	–المجلس الوطني للاستثمار –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار –الشباك الوحيد –الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار –صندوق لدعم الاستثمار	–الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار –المجلس الوطني للاستثمار –الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –الشباك الوحيد
مهام الوكالة	–الإعلام –التسهيل –ترقية الاستثمار – المساعدة في تسيير العقار الاقتصادي –تسيير الامتيازات	–جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين –مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الانجاز –تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها –تسهيل

		-ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج
نظام الحوافز	-النظام العام -النظام الاستثنائي	-المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة -المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/ أو المنشئة لمناصب الشغل -المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني
إنشاء مراكز على مستوى الشباك الوحيد	لا توجد مراكز	مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، مركز الترقية الإقليمية
سقف مبلغ الاستثمار	200 مليار سنتيم	500 مليار سنتيم
الوثائق المطلوبة لمنح مقرر مزايا الإنجاز	التصريح بالاستثمار، طلب مزايا الإنجاز، قائمة السلع المشكلة للحصص العينية، قائمة السلع والخدمات المستفيدة من الامتيازات الجبائية	شهادة التسجيل
التصريح وطلب الاستفادة من الامتياز	تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إجابتها في أجل لا يتجاوز 3 أيام	تستفيد الاستثمارات المسجلة والغير واردة في القوائم السلبية بصفة آلية من مزايا الإنجاز وتسجل في نفس الجلسة
الطعن	إمكانية تقديم طعن إداري وقضائي	هي نفسها
شهادة الإعفاء من القيمة المضافة	لا تمنح على مستوى الشباك الوحيد	تمنح على مستوى الشباك الوحيد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قانون الاستثمار 2001 وقانون 2016

المطلب الثالث: الأجهزة الإدارية المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار

قررت الجزائر تحديد أجهزة دعم الاستثمار، وإعطاء الحوافز من أجل تشجيع المشاريع الاستثمارية وقد منحت هذه المهمة إلى الأجهزة التالية:[1]

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار في 2001/08/08 هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع وتحديد إستراتيجية تطوير الاستثمار، ويقترح كافة التدابير التحفيزية للاستثمار ويفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية للاستثمار والمستثمر في ظل النظام الاستثنائي، وفي المزايا الممنوحة للمستثمرين، ويتولى المجلس الوطني للاستثمار المهام التالية:[2]

- صياغة استراتيجيات وأولويات الاستثمار وذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير وترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الإمكانيات والمجالات المراد تطويرها؛
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني؛
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية بعد التحقق من توفير الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار؛
- المصادقة على المشاريع والاتفاقيات.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أنشئت هذه الوكالة على أثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم الاستثمار باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي. وقد أنشئت هذه الوكالة بموجب الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار، مقرها الاجتماعي الجزائر العاصمة ولها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي والولائي ومكاتب في الخارج، كما أنها تضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل: بنك الجزائر إدارة الضرائب، البلدية، إدارة الجمارك.[3]حيث تتولى هذه الوكالة المهام التالية:[4]

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

---

[1] بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015- 2016، ص: 118.

[2] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 06- 355 مؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 09 أكتوبر سنة 2006 **يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره**، العدد 64، بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص ص: 12- 13.

[3] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010- 2011، ص: 147.

[4] منصوري زين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، **مجلة شمال إفريقيا**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 2، 2005، ص ص: 134- 135.

- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية؛
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

الفرع الثالث: الشباك الوحيد اللامركزي

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية بموجب الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/8/20 على المستوى الوطني وتشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية، والمقصود بالشباك الوحيد هو تجميع مختلف الخدمات الإدارية والتي يجب على المستثمر قبل أن ينجز مشروعه أن يتقدم إليها وذلك لتقليل من حدة العراقيل الإدارية التي ستوجه وذلك بالاتصال بكل الهيئات في مكان واحد.[1]

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF)

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة 2007، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية.[2]

الفرع الخامس: صندوق دعم الاستثمار

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، ويهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، وبالأخص تمويل أشغال البنى التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين.[3]

[1] Cherit Kamel, guide de l'investissement et d'investisseur grand Alger livres, 2004, p: 49.

[2] ANIMA, la carte des investissements en Méditerranée : Guide sectoriel a 'travers des politiques publiques pour l'investissement en méditerranée ,étude n°7, ANIMA investment Not Work , octobre 2009, p: 11.

[3] عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر محاولة تحليل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تنمية جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014، ص: 237.

خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار، أصبح من الواضح الآن، أن الاستثمار يعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، لذا سعت الدولة الجزائرية إلى تشجيعه وزيادة فعاليته من خلال منح العديد من الامتيازات للمستثمرين وهذا بهدف زيادة عدد الاستثمارات وتحسين نوعيتها.

من هذا المنطلق يعد الاستثمار أحد الأولويات الرئيسية التي توليها الدول والحكومات أهمية بالغة في برامجها قصد تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم رفع المستوى المعيشي للأفراد لذلك نجد الدولة الجزائرية تسعى لترقية وتعزيز الاستثمار عن طريق إنشاء هياكل داعمة له، ومن بين هذه الهياكل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الفصل الثالث: مدى فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دفع وتيرة القطاع الخاص

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى مختلف جوانب الاستثمار، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العملي، ودراسة نتائج الشباك الوحيد اللامركزي لولاية ميلة، وذلك من خلال معرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع القطاع الخاص. وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل التعريف بالشباك الوحيد اللامركزي ودراسة لكيفية إنشاء ملف الاستثمار، كما سيتم عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار – ميلة–.

المبحث الثاني: تقييم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دفع القطاع الخاص.

المبحث الأول: واقع الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار –ميلة–

سعت الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها على السياسة الاستثمارية، إلى تقليص العبء على المستثمرين عن طريق إنشاء شباك وحيد لامركزي لتطوير الاستثمار على مستوى كل ولاية، وجعلت جميع الفروع الإدارية داخله لتسهيل عملية الاستثمار.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار ودوره وكذلك هيكله التنظيمي وأهم مكوناته.

المطلب الأول: الشباك الوحيد اللامركزي تعريفه ودوره

سوف نتطرق في هذا المطلب لتعريف الشباك الوحيد اللامركزي ودوره.

الفرع الأول: تعريف الشباك الوحيد اللامركزي

الشباك الوحيد اللامركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى ولاية ميلة، بتاريخ 05 جويلية2011، ويضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية للاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل الشركات، الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء بالإضافة إلى المزايا المتعلقة بالاستثمارات.[1]

على هذا النحو، هو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادة التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن إنهائها.[2]

وفيما يلي بعض المعطيات على الشباك في ولاية ميلة:[3]

العنوان:حي 45 مسكن الحي الإداري بطوط ميلة

الهاتف: 031.47.52.21

الفاكس: 031.47.30.19

البريد الإلكتروني: Gumila@andi.dz

الفرع الثاني: دور الشباك الوحيد اللامركزي

ويتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي لولاية ميلة فيما يلي:[4]

[1] الموقع الإلكتروني للوكالةالوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2018/03/30 على الساعة 12:30.

[2] المرجع السابق.

[3] معلومات من الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار ميلة

[4] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2018/03/30 على الساعة 13:15.

- تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض يؤهل ممثلوا الإدارات والهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقدم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات. ويكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم أو هيئاتهم الأصلية لتقليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون؛
- من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية؛
- الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومات البسيطة بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، وهذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية، لممثليهم داخل الشباك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار

يتوقف نجاح أي مؤسسة أو وكالة على مدى حسن اختياره للهيكل التنظيمي الذي يلائم ويوافق حجم نشاطها وتوزيع مهامها، دون أن تهمل جانب التنسيق بين هياكلها. ويمكن توضيح التنظيم العام لشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار كما يلي:

الشكل رقم(2): الهيكل التنظيمي للشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار

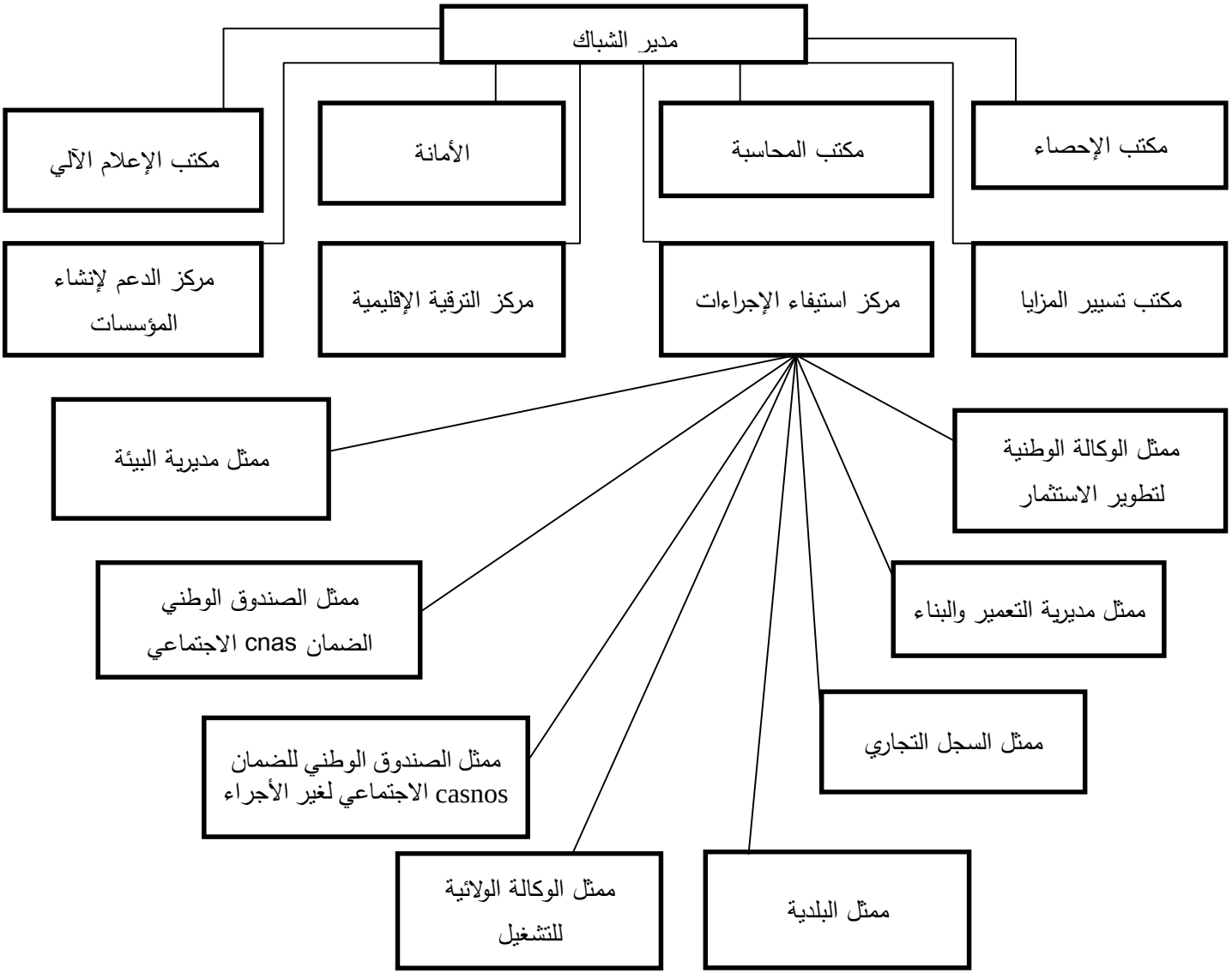

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من موظفي الشباك الوحيد اللامركزي

ويمكن شرح الهيكل التنظيمي للشباك الوحيد اللامركزي كالآتي:[1]

الفرع الأول: مركز تسيير المزايا

يكلف بتسيير، باستثناء الحالات المنصوص عليها في القانون المتعلق بترقية الاستثمار، المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة، لفائدة الاستثمار، بموجب التشريع المعمول به.

وبهذه الصفة، يقوم مركز تسيير المزايا بما يأتي:

- يؤشر في أجل لا يتجاوز ثمان وأربعين (48) ساعة على قائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا وكذا مستخرج القائمة المشكلة للحصص العينية؛
- يتولى معالجة طلبات تعديل القوائم المذكورة أعلاه؛
- يرخص، حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المتخذ تطبيقا القانون المتعلق بترقية الاستثمار، بالتنازل وتحويل الاستثمار، ويتلقى التصريحات المرتبطة بها عندما تتعلق هذه العمليات بأصل واحد أو أكثر من الأصول المنفردة؛
- يعد الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة باقتناء السلع والخدمات الواردة في قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية؛
- يعد محضر معاينة الدخول في الاستغلال بغرض الاستفادة من المزايا أو الإقفال النهائي لملف الاستثمار؛
- يعالج، بالاتصال مع إدارة الجمارك، طلبات رفع عدم القابلية لتحويل السلع المقتناة في ظل شروط تفضيلية ويبلغ القرارات المتعلقة بها؛
- يعد الكشف السداسي للمقاربة بالاستثمارات التي حلت آجال آثار تسجيلها ومحاضر معاينة الدخول في الاستغلال المستلمة؛
- يوجه إعذارات للمستثمرين الذين لم يحترموا الالتزام بتقديم محضر معاينة الدخول في الاستغلال؛
- يصدر إشعارات بالتجريد من الحق في المزايا، بالنسبة للاستثمارات الخاضعة لاختصاصه ويقوم عند الاقتضاء، بسحبها؛
- يقوم بكل عمل ذي صلة بمهامه.

الفرع الثاني: مركز استيفاء الإجراءات

يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع ويضم ضمن نفس الفضاء المصالح المكلفة مباشرة بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بدخول وممارسة النشاطات وإنجاز المشاريع لاسيما التصريحات أو التبليغات أو الطلبات الضرورية من أجل الحصول على التراخيص لدى السلطات المختصة. يضم مركز استيفاء الإجراءات ضمنه، زيادة على أعوان الوكالة المعنيين، ممثلي المجلس الشعبي البلدي

[1] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2018/03/30 على الساعة 14:00.

الذي يتبعه مكان إقامة الشباك الوحيد اللامركزي، المركز الوطني للسجل التجاري والتعمير والبيئة والعمل وصندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وغير الأجراء:

- يسجل ممثل الوكالة الاستثمارات ويبلغ شهادات التسجيل. ويكلف بدراسة كل طلبات تعديل شهادة تسجيل الاستثمار وكذا تمديد الآجال المتعلقة بها؛
- يتعين على ممثل المركز الوطني للسجل التجاري أن يسلم في اليوم نفسه شهادة عدم سبق التسمية. ويسلم في الحال الوصل المؤقت الذي يمكن المستثمر من القيام بالترتيبات الضرورية لإنجاز استثماره؛
- يكلف ممثل التعمير بمساعدة المستثمر في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء. ويتسلم الملفات التي لها علاقة بصلاحياته ويتولى شخصيا متابعتها حتى انتهائها؛
- يكلف ممثل البيئة بإعلام المستثمر عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم وعن دراسة الأثر وكذلك عن المخاطر والأخطار الكبرى. كما يساعد المستثمر في الحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص حماية البيئة، ويتسلم الملفات التي لها علاقة بصلاحياته ويتولى شخصيا متابعتها حتى انتهائها؛
- يعلم ممثل التشغيل المستثمرين بالتشريع والتنظيم الخاصين بالعمل ويتولى الاتصال بالهيئة المكلفة بتسليم رخصة العمل، وكل وثيقة مطلوبة وفق التنظيم المعمول به بهدف الوصول إلى قرار في أقرب الآجال. يكلف كذلك بجمع عروض عمل المستثمرين ويقدم لهم المترشحين للمناصب المقترحة، كما يكلف بجمع طلبات التراخيص ورخص العمل ويتولى تحويلها إلى الهياكل المعنية ويتتبع دراستها حتى الوصول إلى القرار النهائي؛
- يكلف ممثل المجلس الشعبي البلدي بالتصديق على كل الوثائق الضرورية لتكوين ملف الاستثمار وفقا للتنظيم المعمول به. ويتم التصديق على الوثائق في نفس الجلسة؛
- يكلف ممثلو هيئات الضمان الاجتماعي، في نفس الجلسة، بتسليم شهادات المستخدم وتغير الموظفين والتحيين وتسجيل المستخدمين والأجراء، وكذا كل وثيقة تخضع لاختصاصه.

الفرع الثالث: مركز الدعم لإنشاء المؤسسات

يكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات. ويقدم للاستثمارات القابلة للاستفادة من منظومة القانون المتعلق بالاستثمار، خاصة الإعلام والتكوين والمرافقة:

- بعنوان الإعلام، يقوم بدور الاتصال وتوفير كل المعلومات التقنية والاقتصادية والإحصائية حول كل جوانب المشروع المزمع؛
- بعنوان التكوين، ينظم دورات تكوين لفائدة حاملي المشاريع تتعلق بكل مراحل المشروع؛
- بعنوان المرافقة، يقدم خدمات المرافقة من الفكرة إلى غاية مرحلة إنجاز المشروع، ويطور بهذه الصفة، خدمة جوارية لفائدة حاملي المشاريع في إعداد مخطط الأعمال وتركيب المشروع.

الفرع الرابع: مركز الترقية الإقليمية

يكلف، بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحلية التابعة لدائرة اختصاصه، بالمساهمة في وضع وإنجاز إستراتيجية تنويع وإثراء نشاطات الولاية التي يوجد فيها عن طريق تعبئة مواردها وطاقاتها، وبهذه الصفة يكلف مركز الترقية الإقليمية بما يأتي:

- القيام، خصوصا عن طريق الدراسات، بتطوير المعرفة المثلى الممكنة للاقتصاد المحلي وإمكاناته وكذا نقاط قوته قصد السماح للسلطات المحلية باستحداث محيط محفز للاستثمار الخاص وللمستثمرين باتخاذ قرارات مبنية على معطيات مطابقة لواقع الإقليم المعني؛
- تشخيص ونشر وضمان ترقية، فرص الاستثمار ومشاريع محلية محددة، لفائدة المستثمرين؛
- وضع بنك معطيات يسمح للمستثمرين بالاطلاع على مختلف الفرص والإمكانات الموجودة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المحلي؛
- إعداد مخطط ترقية الاستثمار واقتراحه على السلطات المحلية على مستوى الولاية المعنية وتصور وإعداد وتنفيذ أنشطة جذب رؤوس الأموال الضرورية لإنجازها؛
- مسك وضبط بنك معطيات، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، حول الأوعية العقارية المتوفرة في الولاية التي يوجد فيها؛
- تقييم المناخ المحلي للاستثمار ومحيط الأعمال وتحديد العراقيل واقتراح تدابير لرفعها، على السلطات المعنية؛
- وضع خدمة لإقامة علاقات أعمال وشراكات بين المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- وضع خدمة متابعة ما بعد الاستثمار لفائدة المستثمرين الموجودين.

يؤهل ممثلوا الإدارات العمومية والهيئات الموجودة على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات. ويكلفون، زيادة على ذلك، بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

تكون الوثائق التي يسلمها ممثلوا الإدارات والهيئات على مستوى المراكز ملزمة إزاء الإدارات والهيئات المعنية.

ملاحظة: مع العلم أن هذه المراكز لم تبدأ العمل بعد على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي لولاية ميلة باستثناء مركز واحد، مركز تسيير المزايا.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل ملف الاستثمار

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة وتحليل ملف الاستثمار مع إبرازها بمثال توضيحي.

الفرع الأول: إنشاء ملف الاستثمار

عندما يرغب المستثمر في القيام بمشروع استثماري يتقدم إلى الشباك الوحيد اللامركزي حيث يتم إستقباله وإعطاءه جميع المعلومات من طرف الإطارات والممثلين لشرح مختلف الامتيازات التي يمنحها الشباك الوحيد اللامركزي ويتكون ملف الاستثمار من:[1]

أولا.إيداع ملف الاستثمار: ويمكن تقسيم أنواع ملفات الاستثمار إلى:

1. **في حالة إنشاء مشروع استثماري جديد:** يقدم المستثمر الوثائق التالية:

أ. **شهادة التسجيل:** هي وثيقة قانونية لها شكل ومضمون كما نص عليها القانون 17- 102 يشهد فيها مدير الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار على أن المستثمر قام بتسجيل استثماره لدى الشباك الوحيد اللامركزي، وتكون مؤشرة من طرف والمستثمر ومدير الشباك الوحيد اللامركزي.(أنظر الملحق رقم 1)

ب. **بطاقة التعريف الوطنية:**

ت. **الوكالة:** هي وثيقة قانونية من خلالها يتم إبراز أو تحديد تصرفات وأفعال شخص ما بالنيابة عن شخص آخر، حيث يخول مدير أو مسير أو مالك الشركة لشخص آخر القيام بجميع الإجراءات اللازمة لدى الشباك الوحيد اللامركزي لوضع الملف الاستثماري وتسيير ومتابعته والقيام بالإمضاءات اللازمة نيابة عنه.(أنظر الملحق رقم 2)

2. **في حالة توسيع وإعادة التأهيل لمشروع استثماري:** يقدم المستثمر بالإضافة إلى شهادة التسجيل وبطاقة التعريف الوطنية أو الممثل القانوني للشركة نسخة من السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي وكذا صفحات الأصول والخصوم للميزانية الجبائية الأخيرة.

ثانيا. معالجة ملف الاستثمار: يقوم الإطار المكلف بمراجعة شهادة التسجيل والمصادقة عليها من طرف المدير، وتوجيه المستثمر إلى ممثلي الإدارات على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي لاستكمال الإجراءات وإعداد السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي.

ثالثا. إجراءات منح المزايا: يقوم المستثمر بتوجه إلى مركز تسيير المزايا من أجل الحصول على الإعفاءات لكي يقوم بالاستهلاك الفعلي للمزايا، ويكون مصحوب بشهادة التسجيل والسجل التجاري ورقم التعريف الجبائي كما يقوم بإعداد القوائم التالية:

---

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 17- 102، المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017 **يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به**، العدد 16، بتاريخ 5 مارس 2017، ص: 21.

1. **قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية:** هي وثيقة قانونية يتم منحها من طرف الشباك الوحيد اللامركزي، يتم التحديد فيها السلع والخدمات التي ينوي اقتنائها والتي تدخل في عملية الإنتاج مباشرة، والقابلة للاستفادة من المزايا الجبائية انطلاقا من هذه القائمة تصدر مصالح الضرائب الإعفاءات الضريبية .(أنظر الملحق رقم 3)

2. **قائمة السلع المشكلة للحصص العينية:** يقصد بها قائمة للحصص العينية كالأراضي أو المباني التي يدرجها الشركاء في موجودات الشركة، والتي تستفيد من مزايا ضريبية وإعفاءات جراء تحويل الملكية. (أنظر الملحق رقم 4)

وهناك قوائم أخرى يلجأ لها المستثمر في حالة ما إذا أراد إضافة تعديل أو تصحيح على قائمة السلع والخدمات بعد مزاولة نشاطه وهي:

أ. **طلب تعديل القائمة(القائمة المعدلة، القائمة المضافة، القائمة التصحيحية):** هي وثيقة قانونية يقدمه المستثمر إلى الشباك الوحيد اللامركزي بغرض إجراء تعديل على قائمة الخدمات والسلع المستفيدة من الخدمات الجبائية التي سبق له وأن استفاد منها، بغرض الحصول على قائمة تعديلية تابعة للقائمة الأصلية تعدلها بإضافة أو تغيير أو إضافة وتبديل (تصحيح) لعناصر القائمة السابقة. (أنظر الملحق رقم 5)

ب. **القائمة التصحيحية (التكميلية، التعديلية، المصححة) للسلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية:** يؤدي تعديل القوائم إلى إعداد قوائم تصحيحية وتكون وفق النموذج القانوني مرتبة في ثلاثة أصناف القائمة التكميلية وهي قائمة إضافية تضاف إلى القائمة الأصلية لتسمح بإضافة سلع و/أو خدمات جديدة إلى تلك الموجودة بالقائمة الأصلية، والقائمة التعديلية هي قائمة موجهة لإضافة وتبديل متزامن للأجهزة و/أو الخدمات الواردة في القائمة الأصلية. أما القائمة المصححة هي قائمة تهدف إلى استبدال سلع و/أو خدمات مع حذف تلك المستبدلة في القائمة الأصلية.(أنظر الملحق رقم 6)

الفرع الثاني: مثال تطبيقي

دراسة مشروع استثماري خاص لدى الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار ميلة مع استعراض جميع الخطوات التي يمر بها هذا مشروع.

أولا. تقديم المشروع:

طالب جامعي، قرر الاستفادة من خبراته النظرية في مجال المقاولاتية وأعمال الطباعة والتصميم وتجسيد أفكاره ومشروعه وخبرته على أرض الواقع، وبعد دراسة متأنية لجدوى المشروع، قرر البدء في إنشاء شركته الخاصة، والتوجه للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لمعرفته المسبقة بالمزايا التي تقدمها.

ولإتمام الإجراءات الإدارية للشركة مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قام هذا الأخير بالتقدم إلى الشباك الوحيد اللامركزي لولاية ميلة، حيث كان في استقباله إطارات الوكالة وتم توجيهه إلى مركز تسيير

المزايا حيث تم تعريفه بالمزايا والتسهيلات الضريبية والإدارية التي تقدمها الوكالة وإجراءات وشروط الاستفادة من هذه المزايا.

قدم صاحب الشركة بطاقة تعريفية للمشروع لممثل الوكالة من أجل دراستها والتأكد من قابلية المشروع للاستفادة من المزايا وتحمل البطاقة المعلومات التالية:

1. **صاحب الشركة:** المستثمر
2. **تاريخ الميلاد:** 1990/03/30
3. **شكل الشركة:** SARL
4. **التسمية التجارية:** ش ذ م م ميلة بايبرSARL MILA PAPER
5. **النشاط:** مطبعة صناعية
6. **عنوان الشركة:** محل رقم 45، الطريق الوطني رقم 05 شلغوم العيد ولاية ميلة
7. **عنوان النشاط:** محل رقم 45، الطريق الوطني رقم 05 شلغوم العيد ولاية ميلة
8. **نبذة عن المشروع:** إنجاز مطبعة صناعية
9. **الخدمات المستهدفة:** طباعة الكتب والمنشورات والإعلانات
10. **قدرة الإنتاج المزمع تحقيقها:** إنجاز 10 طن سنويا من الأعمال الورقية
11. **عدد العمال المزمع تحقيقه:** 07
12. **قيمة المشروع التقديرية:** 50 مليون دينار جزائري

ثانيا. <u>فحص المشروع:</u>

بعد التأكد من عدم وجود هذا النشاط ضمن قائمة الأنشطة المستثناة من مزايا الوكالة حسب المرسوم 101- 17 المؤرخ في 06 جمادى الثانية 1438 والموافق ل05 مارس 2017 الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع المستثناة من مزايا الوكالة، وبعد التأكد الفوري من أن هذا المستثمر في وضعية قانونية اتجاه الوكالة الوطنية ومن عدم ورود بياناته على مستوى السجل الوطني للمتهربين من الجباية، يتم توجيه المستثمر نحو ممثلي الإدارات التي سيتعامل معها المستثمر مستقبلا للحصول على نظرة سريعة أشمل للإجراءات التي يتطلبها إنشاء شركة.

ثالثا. <u>إعداد شهادة التسجيل للمشروع الاستثماري الخاص:</u>

وتشمل شهادة تسجيل المشروع الاستثماري الخاص عدة معلومات يتم تعبئة الشهادة من طرف المستفيد صاحب المشروع وتحمل المعلومات التالية:

1. **اسم مديرة الشباك الوحيد اللامركزي:.....**
2. **معلومات عن المستثمر:**

- **اسم صاحب الشركة:** المستثمر
- **تاريخ الميلاد:** 1990/3/3 في شلغوم العيد

- **مكان الإقامة:** .....
- **رقم بطاقة التعريف:**2018/43

3. إسم الشركة: شركة ذات مسؤولية محدودة ميلة بايبر

4. نوع الاستثمار: إنشاء

5. تعيين ووصف المشروع: إنجاز مطبعة صناعية

6. مكان تواجد المشروع:

- **المقر الاجتماعي:** محل رقم 45، الطريق الوطني رقم 05 شلغوم العيد ولاية ميلة
- **مواقع النشاطات:** محل رقم 45، الطريق الوطني رقم 05 شلغوم العيد ولاية ميلة

7. المنتوجات و/ أو الخدمات المزمعة: طباعة الكتب، المنشورات، الإعلانات

8. القدرات الاسمية للإنتاج و/ أو الخدمة 10 طن من الأعمال الورقية / سنة

9. مناصب العمل المباشرة المتوقعة (بالإضافة إلى المناصب المزمع تحقيقه) 07

10. مدة الإنجاز المبرمة مع الوكالة (عدد الأشهر): 36 شهر

11. المبلغ التقديري للاستثمار(بالكيلو دينار) 50,000 كيلوديناز

- **منها السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية،** 50,000 كيلوديناز
- **السلع والخدمات غير المستفيدة من المزايا الجبائية**
- **المبلغ المحتمل للحصص العينية.**

10. مبلغ الأموال الخاصة(بالكيلوديناز)50,000 كيلوديناز

- **منها بالدينار:** 50,000 كيلو دينار

11. توقيع المستثمر

رابعا. <u>التراخيص لاستكمال إجراءات التسجيل للاستثمار الخاص:</u>

يقوم الإطار المكلف بمراجعة شهادة التسجيل، وتوجيه المستثمر إلى ممثل مصالح البلدية لدى الوكالة لدفع حقوق التسجيل، ليقوم بعدها مدير الشباك بالمصادقة على الشهادة لتصبح سارية المفعول.

المستثمر الآن يحوز على شهادة تسجيل الاستثمار التي تمنحه بموجب القانون مزايا ضريبية و تسهيلات إدارية، يبدأها مع ممثلي الإدارات على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي حيث يتم توجيهه حسب ما يتطلبه المشروع كما يلي:

1. <u>ممثل السجل التجاري</u>: لاستيفاء إجراءات إصدار السجل التجاري و التسمية و الشكل القانوني للشركة.

2. <u>ممثل التعمير والبناء</u>: من أجل الحصول على رخصة البناء في حالة كان المشروع يتطلب ذلك.

3. <u>ممثل الوكالة الوطنية للتشغيل</u>: من أجل الاطلاع أو مباشرة إجراءات عرض العمل والحصول على اليد العاملة المؤهلة.

4. ممثلو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء، CASNOS، CNAS: من أجل الاطلاع أو مباشرة إجراءات التأمين الاجتماعي.

5. ممثل البيئة: في حالة ما إذا كان المشروع يتطلب الحصول على تصاريح بيئية معينة.

6. ممثل مديرية الضرائب: من أجل الاطلاع على إجراءات التسجيل لدى مديرية الضرائب والحصول على رقم التعريف الجبائي.

خامسا. إجراءات منح المزايا:

يتوجه المستثمر لمركز تسيير المزايا لمباشرة الإجراءات من أجل الحصول على المزايا التالية:

1. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛

2. الإعفاء من الحقوق الجمركية وحقوق نقل الملكية؛

4. الإعفاء من حقوق التسجيل بالنسبة للعقود التأسيسية للشركات.

سادسا. قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية: وتحتوي هذه القائمة على المعلومات التالية:

1. معلومات عن المستثمر

2. عنوان الموطن الجبائي: المحل رقم 45، الطريق الوطني رقم 05 شلغوم العيد ولاية ميلة

3. السلع المقتناة:

- آلة طباعة ذات أربع رؤوس، بالألوان ملزمة 32 صفحة بحجم الورق 72×104.
- آلتان خاصتان بقص الكتاب.
- آلة خاصة بجمع وتلصيق الكتاب.

4. إمضاء مصادق عليه للمستثمر.

كانت هذه هي إجراءات إنجاز المشروع لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والتي عبرها يقوم المستثمر بإتمام الإجراءات الإدارية لإنجاز مشروعه بالإضافة للحصول على امتيازات ضريبية لاقتناء العتاد اللازم لممارسة نشاطه، حيث يلتزم المستثمر أيضا بإعداد وثيقة تقدم المشروع السنوية التي ينص عليها القانون والتي تسهل عملية متابعة وإحصاء تقدم المشروع بالنسبة للوكالة كما تجنب المستثمر إجراءات سحب المزايا التي قد يتعرض لها في حالة إخلاله بالتزاماته، كما يلتزم أيضا المستثمر بطلب الحصول على محضر المعاينة النهائي في حالة الاقتناء الكلي للعتاد، هذا المحضر يدخل المشروع في مرحلة جديدة هي مرحلة الاستغلال.

يقوم مركز تسيير المزايا بإعداد محضر المعاينة انطلاقا من طلب يقدمه المستثمر مرفوقا بإثباتات الشراء (فواتير نهائية)، بناء على هذا المحضر يستفيد المستثمر من إعفاءات ضريبية (الإعفاء من الرسم عن النشاط المهني، والضريبة على أرباح الشركات) لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمسة سنوات.

المبحث الثاني: تقييم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دفع القطاع الخاص

عرفت ولاية ميلة نمو ملحوظ في كمية الاستثمارات المنجزة، وذلك منذ الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها المشرع الجزائري، خاصة على مستوى الاستثمارات الخاصة والتي حققت أعلى نسبة استثمارات في الولاية مقارنة بالقطاع الخاص. وعليه سيتم إبراز دور الشباك الوحيد اللامركزي منذ تاريخ الإنشاء 2011 مع الأخذ بعين الاعتبار إصلاحات القانون الصادر عام 2016 فيما يخص تغيير مهام الشباك الوحيد اللامركزي، والذي لم يتم مزاولته والعمل به حتى أفريل 2017.

المطلب الأول: تقييم دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم المشاريع الاستثمارية الخاصة للفترة (2011 إلى 2016)

سنتطرق في هذا المطلب إلى النتائج المحققة من طرف الشباك الوحيد اللامركزي ميلة من بداية عمل الشباك سنة 2011 إلى غاية 2016.

الفرع الأول: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الملكية

حسب الإحصائيات المتحصل عليها من طرف الشباك الوحيد اللامركزي لولاية ميلة خلال الفترة الممتدة (2011 إلى 2016) أظهرت سيطرة القطاع الخاص بشكل كبير جدا على حجم المشاريع المنجزة ب 682 مشروع مقابل 3 مشاريع فقط للقطاع العام وانعدام للمشاريع المختلطة وهذا ما سيتم إبرازه في الشكل التالي.

الشكل رقم(3): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الملكية في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)

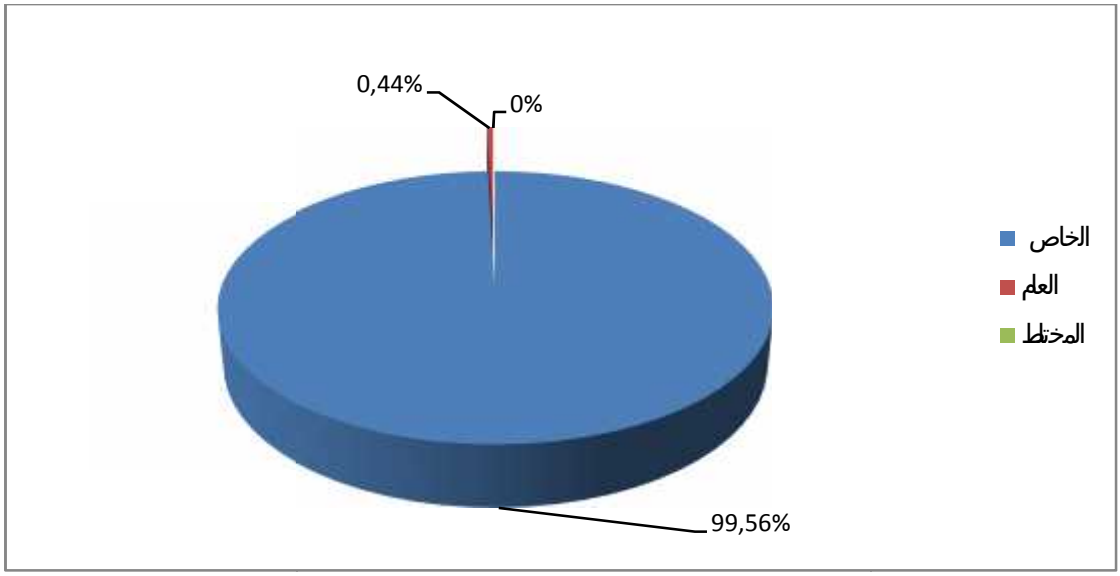

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار

من خلال الشكل رقم (3) يتبين لنا مدى أهمية القطاع الخاص، حيث نلاحظ هيمنة القطاع الخاص على مجموع المشاريع الاستثمارية بنسبة 99,56%، في حين يساهم القطاع العام بنسبة 0,44%.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الخاصة

توضيح التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الخاصة حسب بلديات ولاية ميلة في الجدول التالي.

الجدول رقم(5): التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الخاصة في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)

البلديات	الفلاحة	الصناعة	الخدمات	أشغال البناء	النقل	الصحة	السياحة
أحمد راشدي				2	1		
عين البيضاء أحريش					4		
عين الملوك	1	4		4	2		
عين التين	1	9	2	1	4		
آعميرةآراس	2	3		1	4		
بن يحي عبد الرحمن	1	1			1		
بوحاتم				3	8		
شلغوم العيد	8	39	3	9	29	5	4
الشيقارة				3	5		1
دراجي بوصلاح					3		
المشيرة	1						
العياضيبرباس				1	1		
فرجيوة	3	7		6	20	1	
القرارم قوقة	4	3	3	8	19	1	
حمالة					4		1

ميلة		8	4	34	95	3	2
مينارزارزة				1	9		
واد العثمانية	1	18		12	25		
واد النجاء	1	1		2	2		
واد سقان		10			2		
أولاد خلوف		1	2		1		
الرواشد		1		8	2		
سيدي خليفة				4	2		
سيدي مروان				1	8		
تاجنانت	6	41		3	16	1	
تاسادان حدادة		1			36		
التلاغمة	1	17	2	3	15		
ترعي باينان				8	6		
تسالة لمطاعي					2		
تيبرقنت				1	3		
يحي بني قشة					3		
زغاية		2	1	1	4		**1**
المجموع	**30**	**166**	**17**	**116**	**336**	**11**	**9**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول رقم (5) المتعلق بالتوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الخاصة في ولاية ميلة، نلاحظ وجود بلديات تنشط في قطاعات مختلفة وهي تكسب الولاية ثروة إضافية وهذا الراجع لامتلاكها للكهرباء والغاز والطريق....إلخ، حيث نجد بلدية شلغوم العيد توفر 39 مشروع في قطاع الصناعة وتحتل المرتبة الأولى ب 5 مشاريع في قطاع الصحة وقطاع النقل 29 مشروع. كما تحتل بلدية ميلة المرتبة الأولى من حيث المشاريع المنجزة في قطاع النقل وأشغال البناء والتي تقدر على التوالي 95، 34 بالإضافة إلى 9 مشاريع لقطاع الصناعة، أما باقي القطاعات تشهد ضعف الإقبال عليها.

بالإضافة إلى بلدية فرجيوة التي تنشط بقطاع النقل 20 مشروع، و7 مشاريع لقطاع الصناعة و6 في أشغال البناء، كما تحتل بلدية تاجنانت المرتبة الأولى في قطاع الصناعة والتي بلغت 41 مشروع.

وبلدية تاسادان حدادة تحتل المرتبة الثانية بعد ميلة في قطاع النقل 36 مشروع، وسجلت بلدية التلاغمة17 15، 3 على التوالي في قطاع الصناعة، النقل، وأشغال البناء.

في حين باقي البلديات أحمد راشدي، عين البيضاء أحريش، بن يحي عبد الرحمن، دراجي بوصلاح المشيرة العياضي برباس، تسالة لمطاعي، يحي بني قشة تشهد نقص كبير في عدد المشاريع المنجزة في كافة القطاعات.

<u>الفرع الثالث: تطور المشاريع الاستثمارية الخاصة</u>

سوف نتطرق إلى التطورات التي شهدتها ولاية ميلة من حيث عدد المشاريع والمبالغ ومناصب الشغل التي تحققها.

الشكل رقم (4): تطور عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة المصرح بها في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى2016)

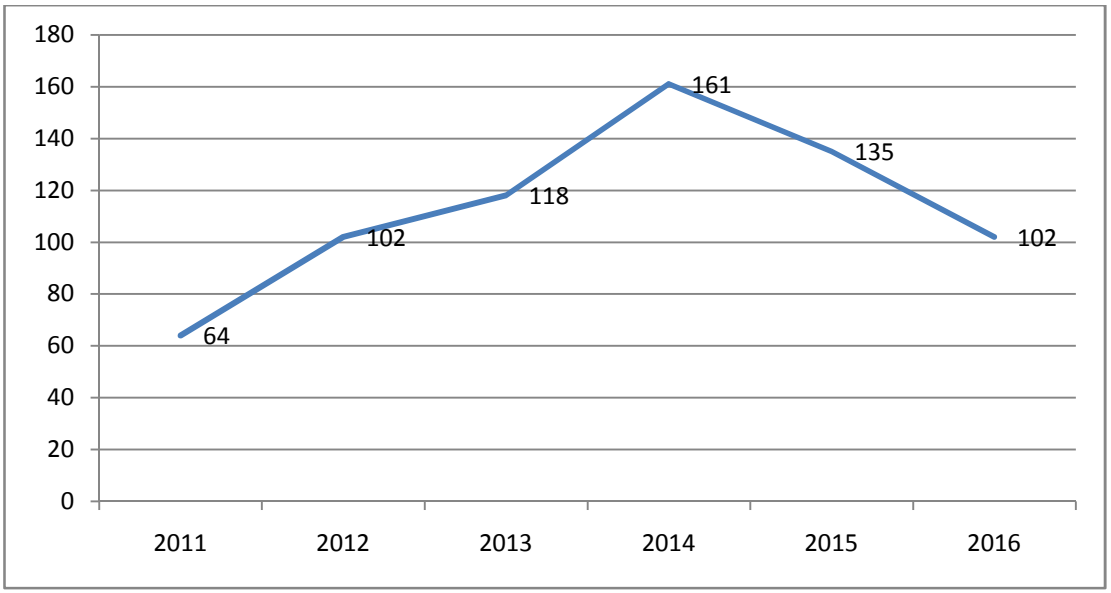

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار

من خلال الشكل رقم (4) المتعلق بوتيرة سير المشاريع حسب الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2016، نرى أن هناك تطور مستمر في عدد المشاريع حيث عرفت سنة 2011 ما يقدر64 مشروع وأخذ هذا العدد في ارتفاع متتالي إلى أن وصل 161 مشروع سنة 2014، في حين سجلت السنتين الأخيرتين 2015، 2016 انخفاض من حيث عدد المشاريع من 135 إلى 102 على التوالي وهذا راجع للظروف الاقتصادية للبلاد.

الشكل رقم(5): القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية الخاصة المصرح بها في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)

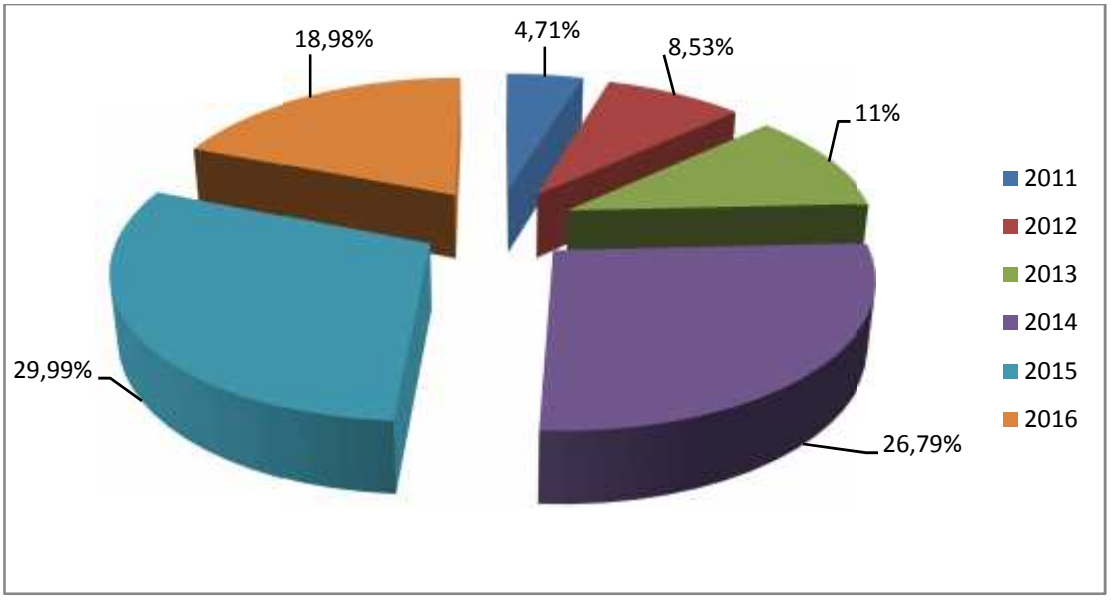

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أن القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية الخاصة في حالة ارتفاع، حيث بلغت سنة 2011، 2012، 2013 ما يقدر 1876، 3397، 4379 على التوالي بنسب 4,71% 8,53% 11%. في حين شهدت السنتين المواليتين ارتفاع في القيمة حيث بلغت 10671، 11944 أي بنسبة 26,79%، 29,99% على التوالي لترجع هذه القيمة للانخفاض سنة 2016 بقيمة 7560 أي بنسبة 18,98%.

الشكل رقم (6): مناصب الشغل المصرح بها للمشاريع الاستثمارية الخاصة في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)

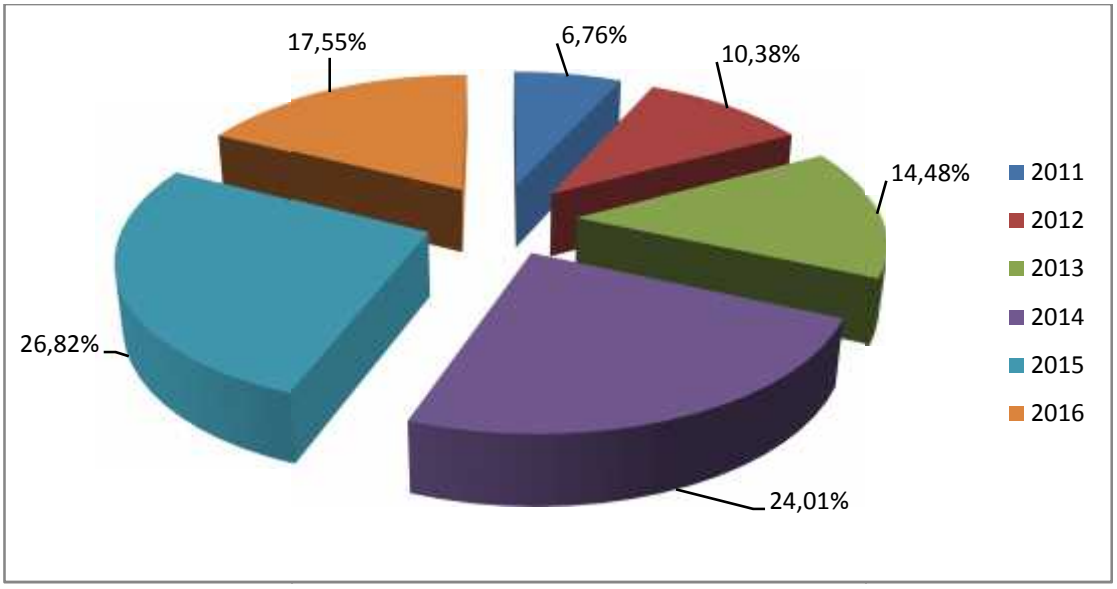

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار

من خلال الشكل رقم (6) نلاحظ زيادة في مناصب الشغل من سنة إلى أخرى حيث بلغت 406 مناصب شغل أي ما نسبته 6,76% سنة 2011، وارتفعت سنة 2012 إلى 642 منصب أي بنسبة 10,38% وأخذ هذا العدد في الارتفاع إلى أن بلغ 1612 منصب شغل سنة 2015 أي ما يعادل 26,82%، في حين سنة 2016 شهدت تراجع كبير في مناصب الشغل والتي بلغت 1055 بنسبة 17,55%.

المطلب الثاني: توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط والغاية

عرفت ولاية ميلة توسعا وتطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة في مجال الاستثمارات وهذا على مستوى مجموعة من الأنشطة المختلفة، وفيما يلي تقديم عرض لتوزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط والغاية في ولاية ميلة.

الفرع الأول: المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط

سوف يتم التطرق إلى توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة التي شهدتها الولاية وفق كل قطاع.

الجدول رقم (6): توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط في ولاية ميلة للفترة

(2011 إلى 2016)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	مناصب الشغل
الصناعة	164	18549	3201
الفلاحة	30	3402	453
السياحة	9	3153	373
النقل	336	7216	901
أشغال البناء	115	4807	687
الصحة	11	1003	220
الخدمات	17	1697	175
المجموع	682	39827	6010

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن قطاع النقل مهيمن على القطاعات الأخرى بعدد مشاريع تقدر ب 336 مشروع بقيمة 7216 مليون دينار جزائري بتغطية 901 منصب شغل، في حين يأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة ب 164 مشروع بقيمة 18549 مليون دينار جزائري وتوفير ما يقدر 3201 منصب شغل، ثم في المرتبة الموالية قطاع أشغال البناء بعدد 115 مشروع بقيمة 4807 مليون دينار جزائري و687 منصب شغل، ثم تأتي بعده باقي القطاعات الأخرى متمثلة في الفلاحة، الخدمات الصحة، السياحة بأعداد قليلة من المشاريع وهي على التوالي 30، 17، 11، 9. وفيما يلي التوزيع التفصيلي لمشاريع القطاع الخاص بولاية ميلة والمنجزة عن طريق الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار:

أولا. <u>التوزيع من حيث عدد المشاريع:</u> للوقوف على ذلك، يتم عرض الشكل الموالي.

الشكل رقم(7): عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)

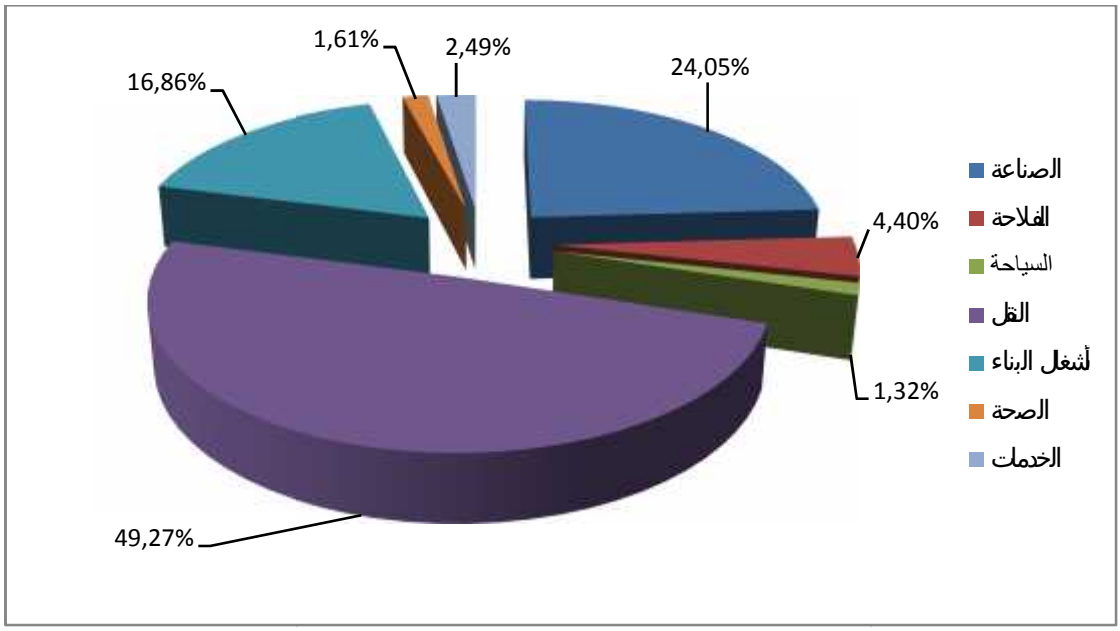

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل رقم(7) نلاحظ أن النقل احتل المركز الأول في عدد المشاريع المنجزة حيث بلغت 336 بنسبة 49,27% يليه قطاع الصناعة 164 مشروع بنسبة 24,05% فأشغال البناء بلغت 115 مشروع أي بنسبة 16,86% ثم الفلاحة 30 بنسبة 4,40 % والخدمات قدرت 17 أي بنسبة 2.49%. ما نلاحظ أن الاستثمار جد ضعيف في قطاع الصحة والسياحة حيث لم تتجاوز نسبة المشاريع المنجزة بها11، 9 بنسبة1,61% و1,32% على التوالي.

ثانيا.<u>التوزيع من حيث القيمة:</u> للوقوف على ذلك، يتم عرض الشكل الموالي.

الشكل رقم (8): القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)

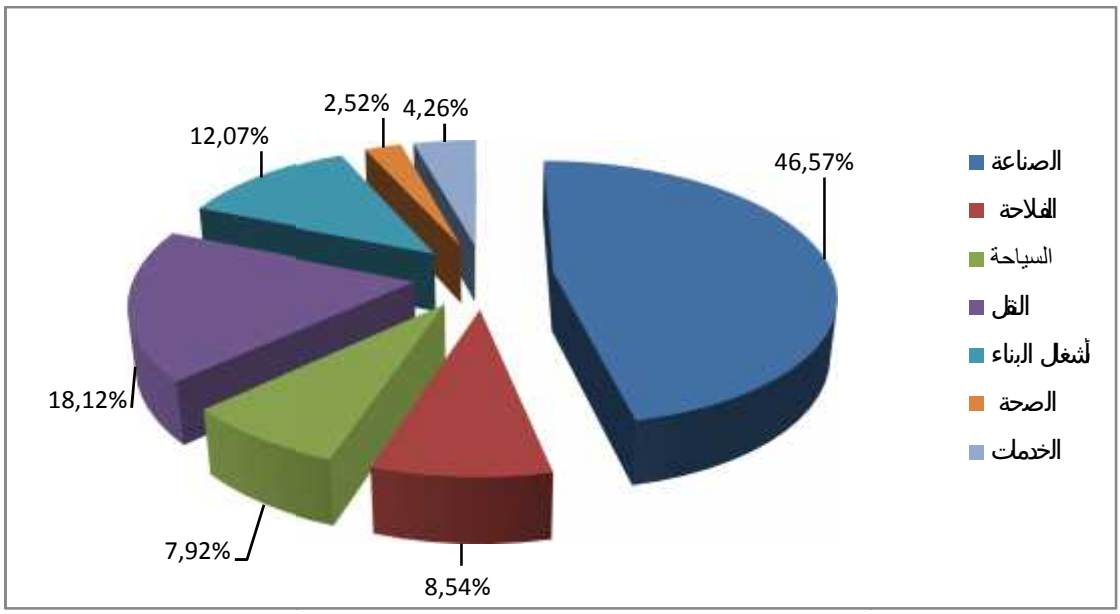

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل رقم (8) نلاحظ أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى بقيمة مالية 18549 بنسبة 46,57% من مجموع القيم المالية للمشاريع ليأتي النقل بقيمة 7216 أي بنسبة 18,12% بعدما كان في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الموزعة على حسب قطاع النشاط، ثم أشغال البناء بقيمة 4807 بنسبة 12,07% لتأتي بعدها باقي القطاعات الأخرى الفلاحة، السياحة، الخدمات، الصحة 3402، 3153 1697، 1003 بنسبة 8,54%، 7,92%، 4,26%، 2,52% على التوالي.

ثالثا.<u>التوزيع من حيث توفير مناصب الشغل</u>:للوقوف على ذلك، يتم عرض الشكل الموالي.

الشكل رقم (9): مناصب الشغل المصرح بها للمشاريع الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)

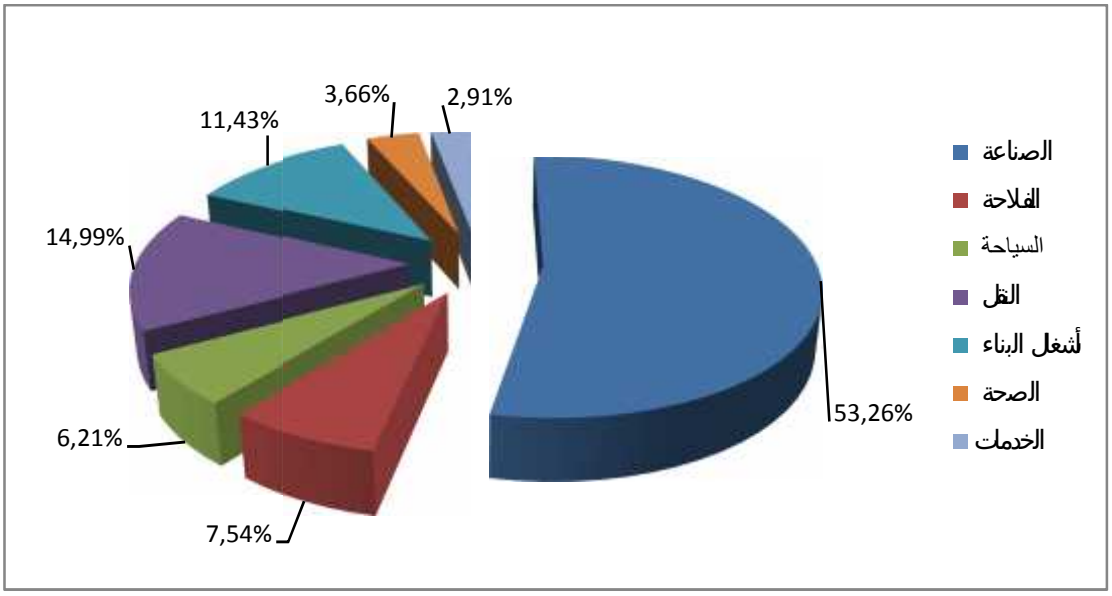

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول

الشكل رقم(9) يوضح عدد مناصب الشغل التي وفرها كل قطاع، حيث يتبين لنا أن قطاع الصناعة هو أكبر قطاع يوفر مناصب الشغل حيث وفر 3201 بنسبة 53,26% وهو بذلك يحتل المرتبة الأولى ليليه مباشرة قطاع النقل 901 بنسبة 14,99% بالرغم من أنه يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع إلا أنه لا يوفر الكثير من مناصب الشغل، يليه قطاع أشغال البناء 687 بنسبة 11,43% ثم باقي القطاعات الفلاحة، السياحة، الصحة والخدمات وبمعدلات ضئيلة والتي قدرت 453، 373، 220، 175 على التوالي بنسبة 7,54%، 6,21%، 3,66%، 2,91%.

الفرع الثاني: المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب الغرض

تقديم عرض لتوزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب الغاية من النشاط لولاية ميلة في نفس فترة الدراسة.

الجدول رقم(7): توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب الغرض في ولاية ميلة للفترة (2011 إلى 2016)

غرض الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبالغ بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	430	63,05	28851	72,44	4035	67,14
توسيع	252	36,95	10976	27,56	1975	32,86
إعادة هيكلة	0	0	0	0	0	0
إعادة تأهيل	0	0	0	0	0	0
المجموع	682	100	39827	100	6010	100

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن مشاريع الإنشاء تحتل المرتبة الأولى في توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة وفق الغرض من هذا النشاط، حيث سجلت 430 مشروع أي بنسبة 63,05 وبقيمة مالية تقدر 28851 مليون دينار جزائري مع استحداث 4035 منصب شغل أي بنسبة مئوية بلغت 67,14%.

في المقابل تساهم مرحلة التوسيع 252 مشروع أي بنسبة 36,95% بقيمة مالية قدرت 10976 مليون دينار جزائري بنسبة 27,56% وتشغيل 1975 منصب شغل أي بنسبة 32,86%.

في حين لم تسجل باقي المشاريع الاستثمارية إعادة الهيكلة، إعادة التأهيل أي مشروع.

الفرع الثالث: العراقيل والمعوقات التي تواجه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

على الرغم من القوانين والإجراءات التي جاءت في قانون الاستثمار الجديد من أجل تقليص الإجراءات البيروقراطية و دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام من خلال الحث على الاستثمار، تشجيع الاستثمار وتسريع عملية إنشاء المشروع الاستثماري، إلا أنه مازال يلاحظ أن هناك صعوبات وعوائق تواجه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمستثمرين وتحد من فعاليتها تتمحور في أهم النقاط التالية:[1]

- عدم توفر أغلب ممثلي الإدارات على سلطة إتخاذ القرار ومباشرة إجراءات التسهيل والمرافقة دون الرجوع إلى إداراتهم الأصلية، وهذا يخلق المزيد من العقبات البيروقراطية التي تعمل الوكالة أساسا للحد منها؛
- كما يمكن الإشارة إلى أنه باستثناء ممثل السجل التجاري فإن باقي ممثلي الإدارات لا يتوفرون على نظام معلوماتي شبكي داخلي (réseau interne de bases des données) يمكنهم من الوصول مباشرة للبيانات فيضطرون دائما للرجوع إلى إداراتهم الأصلية؛
- نقص الوعي الاستثماري لدى فئة كبيرة من المستثمرين، وجهلهم بالقوانين التي تنظم الاستثمار؛
- عدم إلمام بعض المستثمرين بالحقوق والواجبات التي عليهم الالتزام بها عند الحصول على امتيازات الوكالة حيث يجعلون هدفهم الأول والأخير هو الحصول على الإعفاءات الجبائية لاقتناء عتادهم بدل من العمل على استغلال الإمكانيات التي تمنحها الوكالة من أجل توسيع نشاطهم الاستثماري؛
- عدم وجود ممثلي للبنوك لدى الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تسهيل إجراءات التمويل البنكي حيث يعتبر تمويل الاستثمار من أهم ركائز نجاح المشروع الاستثماري خاصة بالنسبة لأصحاب المشاريع الشباب وخريجي الجامعات الذين يشكل إيجاد مصدر تمويل لمشاريعهم و أفكارهم من أهم العقبات التي تواجههم؛
- قائمة النشاطات المستثناة من مزايا الوكالة كان من الممكن أن تكون أكثر مرونة مما هي عليه فبعض النشاطات المستثناة قد تكون ذات أهمية خاصة في بعض الولايات عكس ولايات أخرى.

[1] مقابلة مع ماضي عمر، إطار استقبال في الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار بولاية ميلة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق عرضه يظهر جليا أن الجزائر تسعى إلى توفير كل الظروف الملائمة للاستثمار لما تتميز به من فعالية لتحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تعمل على تسهيل وتبسيط هذه العملية على المستثمرين من خلال مهمة الشباك الوحيد اللامركزي، لكن النتائج لم تكن بنفس المستوى المتوقع إذ أن قوانين الاستثمار لم تؤدي إلا دورا ثانويا في ترقية الاستثمار.

وعليه فإن كل إصلاح يرمي لترقية الاستثمار سواء من خلال تطوير عمل الهيئات المدعمة لذلك والإصلاحات التشريعية لا يمكن أن يحقق نتائج إيجابية ما لم تتوفر البيئة المناسبة لذلك من خلال السعي لتوفير جميع الظروف المحفزة للاستثمار من إدارة نزيهة وغير بيروقراطية ونظام مصرفي متطور وتشريع يساير التغيرات والتحويلات العالمية، وكل ذلك لا يحقق إلا بوضع إستراتيجية شاملة لإدراك نقاط القوة وتعزيزها واكتشاف نقاط الضعف لتحسينها.

الخاتمة

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة موضوع مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع القطاع الخاص من خلال إجراء الدراسة الميدانية على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي لولاية ميلة، وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن الهدف الذي كان مسطر من صدور قوانين الاستثمار والهيئات الداعمة له هو تشجيع المستثمرين من خلال جملة من الضمانات والإعفاءات الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع القطاع الخاص والنهوض به، لكن بالرغم من الامتيازات الممنوحة إلا أنه يواجه الاستثمار العديد من العراقيل من بينها الممارسات الإدارية البيروقراطية والضغوطات في المجال العقاري، ولهذا تظل التحفيزات والمزايا الممنوحة غير كافية لنهوض بالقطاع الخاص لذلك يجب على الدولة تهيئة مناخ استثماري ملائم، والذي يتطلب وضع مبادئ قانونية جديدة لجعل الجهاز المتعلق بالاستثمار يقضي على جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

1. **اختبار فرضيات الدراسة:** من خلال الفرضيات التي اقترحت لهذه الدراسة، توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: تم تبيان أن هناك العديد من الآليات لدعم المشروعات الاستثمارية الخاصة نذكر منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث توصلنا إلى صحة الفرضية من خلال مساهمة الدولة بسن قوانين لدعم الاستثمار الخاص من بينها المرسوم التنفيذي رقم 292/ 96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 الذي جاء بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي جاء بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الفرضية الثانية: تم تبيان أن الاستثمار في الجزائر يواجه مجموعة من المعوقات والتي من أبرزها ضعف المنظومة المالية والمصرفية والبيروقراطية الإدارية ولتقليل من هذه المعوقات قامت الجزائر بسن قوانين تحفيزية للاستثمار، توصلنا إلى صحة الفرضية من خلال تبيان محاولة الجزائر التقليل من معوقات الاستثمار بفرض قوانين تحفيزية له وهي الأمر رقم 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار والقانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.

الفرضية الثالثة: تم تبيان أن الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار في ولاية ميلة يقوم بمنح امتيازات جبائية وشبه جبائية للمستثمرين، توصلنا إلى صحة الفرضية من خلال التعرف على المزايا التي يمنحها الشباك الوحيد اللامركزي للمستثمرين من بينها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الإعفاء من الرسوم الجمركية، والإعفاء من حقوق التسجيل على العقود التأسيسية.

2. **نتائج الدراسة:** انطلاقا من الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يساهم القطاع الخاص بخلق مناصب الشغل وتحسين المستوي المعيشي للأفراد إذا حظى بالتشجيع من طرف الدولة.
- يعد ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر من أهم العوامل وراء ضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية.
- تسعى الجزائر جاهدة إلى مد العون للمستثمرين عن طريق الحوافز والامتيازات المتاحة لهم.

- كان من أبرز مظاهر سعى الدولة لجذب الاستثمار إصدار القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار، الأمر رقم 03/01 والقانون رقم 09/16.
- إن الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار تعتبر بمثابة تمهيد للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- أغلب المشاريع الاستثمارية المنجزة من قبل الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار في ميلة تعود للقطاع الخاص ونسبة 99,96% من إجمالي المشاريع الاستثمارية، وهو ما يوضح مدى مساهمة وتركيز الشباك في دعم المشاريع الاستثمارية الخاصة.
- رغم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في مجال الاستثمار، إلا أنها لم تصل للمستوى المطلوب، ويعود ذلك إلى عدم تبني إستراتيجية شاملة تهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.
- يواجه الاستثمار في الجزائر معيقات عديدة أبرزها البيروقراطية والفساد الإداري وضعف المناخ الاستثماري.

3. **اقتراحات الدراسة:** من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- تطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة والفساد الإداري بصفة عامة.
- ضرورة تقديم مزيد من الحوافز وتوجيهها نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- تطوير القطاع الخاص وإعادة توجيه القطاع العام.
- العمل على إصلاح المناخ الاستثماري في الجزائر وذلك من جميع النواحي الاجتماعية، السياسية والاقتصادية لاستقطاب وتحفيز الاستثمار.
- ضرورة إتباع سياسة اقتصادية واضحة، والابتعاد عن عدم استقرار القوانين من خلال إصدار قوانين مستقرة قدر الإمكان وتقليل التعديلات المتكررة، هذه الأخيرة تصعب على المستثمرين فهم القوانين وبالتالي عدم الالتزام بها.
- توعية المستثمرين والمواطنين بأهمية الاستثمار.
- محاولة تنمية المناطق الغير نشطة في ولاية ميلة في مجال الاستثمار بتقديم امتيازات إضافية ومميزة.

4. **أفاق الدراسة:** على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ظهرت مواضيع جديدة نعتقد أنها مناسبة للبحث والنقاش في دراسات مستقبلية تتمثل في:

- دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمار وتقليل حجم البطالة.

مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): شهادة تسجيل الاستثمار

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و المناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشباك الوحيد اللامركزي لـ.....

شهادة تسجيل الاستثمار

رقم.....تاريخ.....

أنا الموقع أدناه.....مدير الشباك الوحيداللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى ولاية.....أشهد أني قمت بتسجيل الاستثمار الموصوف أدناه، بناء على طلب السيد(ة).....المولود(ة) بتاريخ .....في.....

المقيم بـ.....

الحائز بطاقة تعريف/رخصة سياقة رقم..... مسلمة بتاريخ .....عن طرف.....المتصرف صفة.....

لحساب.....

مؤسسة فردية /شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة/ شركة ذات مسؤولية محدودة / شركة المساهمة/ شركة تضامن برؤوس أموال وطنية مقيمة أو برؤوس أموال مختلطة: المتوطنة.....المقيدة في السجل التجاري تحت رقم.....بتاريخ .....والحائزة على رقم التعريف الجبائي رقم .....المؤرخة في.....

المنشئة لممارسة نشاط أو أنشطة موضوع الرموز.....بين المساهمين الأساسيين / الشركاء:

-اللقب و الاسم.....

- الجنسية:.....

-العنوان.....

-اللقب والاسم:.....

-الجنسية:.....

- العنوان.....

-اللقب والاسم:.....

-الجنسية:.....

- العنوان.....

1- نوع الاستثمار:

أ- ☐ الإنشاء

ب- ☐ التوسع نوعي ☐ كمي ☐

ج- ☐ إعادة التأهيل

- الترشيد ☐ التحديث ☐ رفع الإنتاجية ☐

- استبدال أو تجديد بما يعادل ☐ إعادة تفعيل ☐

2- تعيين ووصف

المشروع .....

.....

.....

.....

.....

3- مكان تواجد المشروع: .....

- المقر الاجتماعي:

- مواقع النشاطات:

4- المنتوجات و/ أو الخدمات

المزمعة .....

.....

.....

5-القدرات الاسمية للإنتاج و/ أو الخدمة .....

.....

6-مناصب العمل المباشرة المتوقعة (بالإضافة إلى المناصب المتوفرة احتماليا)

7- في حالة التوسع، إعادة التأهيل:

- مناصب العمل الموجودة.....
- مبلغ الاستثمارات الإجمالية الواردة في آخر ميزانية مالية(كيلو دينار):.....

8. مدة الإنجاز المبرمة مع الوكالة (عدد الأشهر): .....

9 المبلغ التقديري للاستثمار[1](بالكيلو دينار) .....

- منها السلع و الخدمات المستفيدة من امتيازات الجبائية،
- السلع و الخدمات غير المستفيدة من امتيازات الجبائية،
- المبلغ المحتمل للحصصالعينية.

10 .مبلغالأموالالخاصة[2](بالكيلودينار).....

- منهابالدينار
- العملة الصعبة

ردا على السؤال لمعرفة ما إذا كان الاستثمار قد سبق له الاستفادة من المزايا سواء بعنوان الاستثمار موضوع هذا التسجيل أو بعنوان استثمار أخر، أجاب المستثمر بـ:

- نعم ☐
- لا ☐

في حالة التأكيد،الإشارة إلى أرقام وتواريخ التسجيل و/أو مقرر منح المزايا.....

.....

.....

[1] المبالغ الواردة في هذا العمود هي التقديرية واستدلالية مع مراعاة السقف الذي هو من اختصاص المجلس الوطني للاستثمار والمستويات الدنيا لقابلية الاستفادة من المزايا بالنسبة للاستثمارات غير استثمارات الانشاء . لا يؤثر عدم موافقة مبالغ الإنجاز مع هذه الأخيرة، على حقوق المستثمر في المزايا و الحصول على الوثائق أو القيام بالإجراءات المنصوص عليها تطبيقا للقانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار.

[2] لا يشكل عدم احترام السقف الأدنى من الأموال الخاصة المحدد في التنظيم المعمول به تطبيقا للمادة 25 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، سببا للرفض، فيمنح للمستثمر التحويل المذكور في المادة 25 من نفس القانون.

11- آثار هذا التسجيل

يخول هذا التسجيل للاستثمار المتعلق به، القابلية الآلية و بقوة القانون، للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون رقم 16-09المؤرخ في29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 و المتعلق بترقية الاستثمار، زيادة على مزايا القانون العام و تلك المقررة لفائدة النشاطات الصناعية ذات الأولويةوالنشاطات السياحية والنشاطات الفلاحية، و هي:

.....

.....

.....

يخضع تنفيذ المزايا لإعداد السجل التجاري و رقم التعريف الجبائي وقائمة السلع والخدمات التي تدخل في إطار الاستثمار المسجل.

أتعهد، السيد (ة) ..... تحت طائلة القانون بأن:

- إلا يترجيص طبقا للمادة 29 من القانون رقم16- 09المؤرخ في29شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016والمتعلق بترقية الاستثمار، ألا أتنازل عن العتاد المحصل عليه في ظل النظام الجبائي التفضيلي و لا عن العتاد الموجود في مؤسستي قبل التوسع ،حتى الاستهلاك الكلي،

- أقدم للوكالة و المصالح الجبائية المعنية الكشف السنوي لمقدم مشروعي،

- اعلم الوكالة بالتغيرات في كل العناصر المتعلقة باستثماري، وفقا للتنظيم المعمول به و المتخذ تطبيقا للقانون رقم 16-09المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار،

- أطلب إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال من طرف المصالح الجبائية المعنية في أجل أقصاه انقضاء آجال الانجاز الممنوحة لي.

أنا الممضي أسفله، السيد (ة) .....

المتصرف باسم.....

بصفة.....

.....اشهد بأنه تم إعلامي بمختلف الأحكام المذكورة أعلاه،و أصرح،تحت طائلة القانون، بأن المعلومات الواردة في هذا التصريح بالاستثمار صحيحة و صادقة.

إمضاء مصادق عليه للمستثمر.

إطار خاص بالوكالة

اسم و لقب الموقع

.....

.....

إمضاء وختم

الملحق رقم (2): وكالة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و المناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

-و.و.ت.ا-

وكالة

(القيام بالإجراءات في إطار القانون رقم16-09 المؤرخ في 3 غشت سنة 2016 المذكور أعلاه والمتعلق بترقية الاستثمار)

أنا الموقع(ة) أدناه.....

المتصرف بصفة.....لحساب.....

مؤسسة فردية /شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة/ شركة ذات مسؤولية محدودة/ شركة المساهمة/ شركة تضامن برؤوس أموال وطنية مقيمة أو برؤوس أموال مختلطة، حيث المقر الاجتماعي الكائن في.....،المقيدة في السجل التجاري تحت رقم.....بتاريخ .....والحائزة على بطاقة التسجيل الجبائية رقم .....المؤرخة في.....

أمنح توكيلي هذا إلى

السيد(ة).....حامل (ة) (بطاقة تعريف وطنية، رخصة سياقة)رقم.....الصادرة بتاريخ.....عن.....

من أجل القيام في مقامي و مكاني بـ.....

.....

.....

تمنح في إطار ما يسمح به القانون.

بـ.....في .....

إمضاء مصادق عليه

---

(1)توضح: تسجيل الاستثمار، تعديل.....اشطب العبارة غير الملائمة.

الملحق رقم (3): قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و المناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

-و.و.ت.ا-

الشباك الوحيد اللامركزي لـ.....

مركز تسيير المزايا.....

قائمة السلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية

رقم.....المؤرخ .....

في.....الطبيعة.....

شهادة تسجيل رقم.....المؤرخة .....

في.....

مستثمر.....

عنوان الموطن الجبائي.....

الهاتف.....الفاكس.....

الكمية	التعيين

أنا الممضي (ة) أسفله.....أتصرف بالنيابة عن.....بصفة.....

أصرح بأن السلع المدرجة في هذه القائمة موجهة لإنجاز الاستثمار موضوع شهادة التسجيل رقم.....المؤرخة في.....

أتعهد تحت طائلة القانون بالحفاظ على وجهتها المصرح بها إلى غاية انقضاء الفترة القانونية للاهتلاك.

إمضاء مصادق عليه للمستثمر.

إطار خاص بالوكالة

مركز تسيير المزايا

اسم و لقب الموقع

.....

.....

.

إمضاء وختم

الملحق رقم (4): قائمة السلع المشكلة للحصص العينية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة والمناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

-و.و.ت.ا-

الشباك الوحيد اللامركزي لـ.....

مركزتسيير المزايال.....

قائمة السلع المشكلة للحصص العينية

قائمة معدة بموجب التسجل رقم.....المؤرخ في.....

الكمية	التعيين

تشكل هذه القائمة الحصص العينية المقدمة للشركة/المؤسسة الفردية،.....من طرف السيد.....المتصرف بصفته .....لإنجاز مشروع الاستثمار موضوع شهادة التسجيل رقم المؤرخة في.....تعتبر هذه الشهادة تصريح للمستثمر بنية تقديم حصص عينية طبقا للمادة6من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت سنة 2016 و المتعلق بترقية الاستثمار، كما أنها لا يمكن أن تؤدي إلى جمع المزايا بوجود قائمة التجهيزات و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية.

إمضاء مصادق عليه للمستثمر.

إطار خاص بالوكالة

مركز تسيير المزايا

اسم و لقب الموقع

.....

.....

إمضاء وختم

الملحق رقم (5): طلب تعديل القائمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و المناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

-و.و.ت.ا-

الشباك الوحيد اللامركزي ل .....

مركزتسيير المزايا.....

طلب تعديل القائمة

(مرسوم تنفيذي رقم17-102 المؤرخ في05-03-2017)

(القائمة المعدلة، القائمة المضافة، القائمة التصحيحية)(1)

أنا الممضي (ة) أسفله.....

المولود(ة) في.....ب.....

المتصرف باسم.....

لحساب.....

.

مستفيد من شهادة التسجيل رقم .....المؤرخة في.....

المتعلقة بالاستثمار في نشاط.....

المستفيد من:القائمة الأولية للسلع و الخدمات رقم..... .المؤرخة في.....

القائمة المعدلة-المضافة-التصحيحية رقم.....المؤرخة في.....

القائمة المعدلة-المضافة-التصحيحية رقم.....المؤرخة في.....

القائمة المعدلة-المضافة-التصحيحية رقم.....المؤرخة في.....

أطلب:

1. استبدال في قائمة السلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية،
   - السلع و الخدمات المذكورة و الواردة أدناه.

الكمية	التعيين

* بالتالي:

الكمية	التعيين

2. إضافة إلى قائمة السلع و الخدمات المستفيدة من المزايالجبائية، التجهيزات و الخدمات التالية:

الكمية	التعيين

(1) و (2): شطب العبارة غير اللائقة

أدخلت التعديلات المطروحة للأسباب التالية.....

.....

.....

يشهد عليها بالوثائق التالية و المرفقة ضمن طلب التعديل

.....

.....

.....

تؤثر التغيرات الدالية على مبلغ الاستثمار الخاص بي :

التعيين	المبلغ القديم ك. دينار جزائري	المبلغ الجديد ك. دينار جزائري
استثمار		

أصرح بالسلع و الخدمات المضافة و /أو المدلة تهدف لإنجاز الاستثمار موضوع شهادة التسجيل رقم..... المؤرخة في ..... و أشهد تحت طائلة القانون بالحفاظ على وجهتها المصرح بها إلى غاية استيفاء الفترة القانونية للاهتلاك إلا في حالة التنازل المسموح به طبقا للمادة 29 من القانونرقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت سنة 2016والمتعلق بترقية الاستثمار و/أو رفع عدم قابلية التنازل.

إمضاء مصادق عليه للمستثمر.

الملحق رقم (6): القائمة التصحيحية (التكميلية، التعديلية، المصححة) للسلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة والمناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

-و.و.ت.ا-

الشباك الوحيد اللامركزي لـ.....

مركزتسيير المزايا.....

القائمة التصحيحية (التكميلية، التعديلية، المصححة)

للسلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية.

رقم.....المؤرخة

في.....الطبيعة.....

القائمة الأولية للسلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية: المؤرخة في.....

المستثمر:.....

عنوان الموطن الجبائي:.....

الهاتف.....الفاكس.....

طلب تصحيح القائمة .....

1-القائمةالتكميلية:

إضافة إلى قائمة السلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية، السلع و الخدمات التالية:

الكمية	التعيين

2–القائمة المصححة:

استبدال في قائمتي الأولية و/أو المعدلةالسلع و الخدماتالمستفيدة من المزاياالجبائية، السلع و الخدمات المذكورة أدناه:

الكمية	التعيين

بالتالي:

الكمية	التعيين

ملحوظة: يجب استبدال السلع بالسلع الجديدة وفقا للمادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 17-102المؤرخ في 05-03-2017، الذي يحدد إجراءات شهادة تسجيل الاستثمارات و الشكل و الآثار المترتبة عليها ، باستثناء تلك المسموح بها و التي سيتم اقتناءها في حالة محددة وفقا للمادة6 من القانون رقم 16-09المؤرخ في 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار.

3 –القائمة التعديلية:

– إضافة إلى قائمة السلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية، السلع و الخدمات التالية:

الكمية	التعيين

استبدال ضمن القائمة الأولية للسلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية، السلع و الخدمات التالية:

الكمية	التعيين

السلع و الخدمات الآتية:

الكمية	التعيين

تمنح التصحيحات وفقا للشروط التالية :

1–كل استبدال للسلع و الخدمات بالنسبة لتلك الواردة في القائمة الأصلية أو المصححة لا يمكن أن تؤدي إلى تراكم المزايا.

2 – يشهد المستفيد بأن السلع المدرجة ضمن هذه القائمة تهدف لإنجاز الاستثمار موضوع التسجيل رقم.....المؤرخ في .....،

3– يتعهد المستفيد تحت طائلة القانون بالحفاظ على وجهتها المصرح بها إلى غاية استيفاء الفترة القانونية للاهتلاك

قُرأ وصودق عليه.

إمضاء مصادق عليه للمستثمر.

إطار خاص بالوكالة

مركز تسيير امزايا

اسم و لقب الموقع

.....

.....

إمضاء وختم

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب

1. إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016.

2. جهاد همام، **إدارة الاستثمار(الإطار النظري والتطبيقات العملية)**، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

3. خلفان حمد عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.

4. دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

5. زاهر محمد عبد الرحيم، **إدارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

6. سميحة طرى، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة الأخوة عموري بسكرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016.

7. شقيري نوري موسي وآخرون، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2012.

8. صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث 2011.

9. ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، أراء واتجاهات**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

10. محسن العبادي، **الاستثمار بالعملات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.

11. محمد مطر، **إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)**، طبعة السادسة، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2016.

12. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، طبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

13. هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

ب. <u>الرسائل والمذكرات:</u>

14. بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران 2، الجزائر، 2015- 2016.

15. برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011- 2012.

16. بن داودية وهيبة، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995- 2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2004- 2005.

17. بوري محي الدين، **آليات تمويل الاستثمارات في البنوك**، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010- 2011.

18. رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014- 2015.

19. ريغي هشام، **التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد تطبيقي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014- 2015.

20. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010- 2011.

21. سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006- 2007.

22. سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية ولاية قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009- 2010.

23. سيد علي بلمحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، مذكرة ماجستير تخصص، إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005- 2006.

24. شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر 2007- 2008.

25. صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برامج الخصخصة**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

26. الطالب عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2،الجزائر، 2009- 2010.

27. طالبي خالد، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية تخصص، التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010- 2011.

28. عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تنمية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014.

29. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

30. عيساي نادية، **تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته ملبنة نوميديا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004- 2005.

31. فيصل حبيب حافظ، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

32. قعيد إبراهيم، **دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر 2008- 2009.

33. لمزواد صباح، **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة(دراسة ميدانية في المدينة الجديدة)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، تخصص العلوم الاجتماعية، جامعة علي منجلي، قسنطينة، الجزائر، 2008- 2009.

34. لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة لنيل الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011- 2012.

35. ليلي لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004- 2005.

36. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008- 2009.

37. موسى السعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006- 2007.

38. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2009- 2010.

39. نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر:بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962- 2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم السياسة جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014- 2015.

40. ياسين خويلدات، **مفهوم الاستثمار**، بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2004- 2005.

41. يحي عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة وهران الجزائر، 2011- 2012.

ج. <u>بحوث ومداخلات ومجلات:</u>

42. أحمد الكواز، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص**، سلسلة اجتماعات الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد 28، 2008.

43. أحمد زكريا صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج-**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، العدد 3، 2005.

44. الأخضر بن عمر، علي باللموشى، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، الملتقي الوطني حول، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5- 6 ماي 2013.

45. أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت، الجزائر، العدد السادس، دون سنة النشر.

46. بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة قسنطينة.

47. بلعزوز بن علي، أليفي محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل2**، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17- 18 أفريل 2006.

48. بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07- 08 أفريل 2008.

49. بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة بشار، 2010.

50. بولقواس زرفة، **دور القطاع الخاص في تفعيل قيم العمل، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 24، 2010.

51. حضري دليلة، جداييني ميمي، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 26- 27 أفريل 2008.

52. خميس خليل، **مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث جامعة ورقلة، عدد09، 2011.

53. ريحان الشريف، هوام لمياء، **تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الأول 2013.

54. سامية عزيز، **منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الاقتصادية، قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2011.

55. السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد الثاني عشر، نوفمبر 2007.

56. شريف بو قصبة، علي بوعبد الله، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5- 6 ماي 2013.

57. شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، بجامعة قالمة، المجلد 24، العدد الأول 2008.

58. شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005.

59. عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار، النظريات والمحددات**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 67، 2007.

60. عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر** مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة، العدد09، 2010.

61. عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011.

62. عبد المجيد قدري، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المنعقد يومي 8- 9 أفريل 2002.

63. علوي فاطمة الزهراء، حاج موسى نسيمة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة بالجزائر خلال الفترة (2004- 2009)**، ملتقي الوطني الأول حول، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000- 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، يومي 18- 19 ماي 2011.

64. غالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقي الوطني حول، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 5- 6 ماي 2013.

65. غدير أحمد سليمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وأفاق**، الملتقي الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 5- 6 ماي، 2013.

66. قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005- 2013**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، لجامعة البليدة 2، العدد، 12 جوان 2015.

67. محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، 2010.

68. مناور حدادة، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقي وطني حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، يومي 17- 18 أفريل، 2016.

69. منصوري زين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 2، 2005.

70. نوال بن عمارة، **التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2012.

71. وصاف سعيدي، قويدري محمد، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 8، 2008.

د. <u>تشريعات، تقارير، دوريات:</u>

72. بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEj) من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة دراسة حول ولاية سطيف** مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11- 12 مارس 2013.

73. الجريدة الرسمية، المادة 04 من القانون رقم 01- 18 المؤرخ في 12أكتوبر 2001 **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

74. الجريدة الرسمية، المادة 1 من الأمر 01- 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001 **المتعلق بتطوير الاستثمار**، العدد 47، بتاريخ 20 أوت 2001.

75. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 06- 355 مؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 09 أكتوبر سنة 2006 **يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره**، العدد 64 بتاريخ 20 أكتوبر 2006.

76. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 17- 102، مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017 **يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به**، العدد 16 بتاريخ 5 مارس 2017.

77. الجريدة الرسمية، قانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016 **المتعلق بترقية الاستثمار**، العدد 46، بتاريخ 03 أوت 2016.

78. حملاوي ربيعة، **أساليب الخوصصة وتجارب بعض الدول العربية في مجال الاصلاحات الاقتصادية والأسواق العالمية**، بحوث أوراق عمل الملتقي الدولي، اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 3- 5 أكتوبر 2004.

79. خوني رابح، حساني رقية، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، قسم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 25- 28 ماي 2013.

80. رامي حريد، **صندوق ضمان القروض هل هو محفز لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، يومي 11- 12 مارس 2013.

81. عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، قسم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 25- 28 ماي 2003.

هـ: المواقع الإلكترونية:

82. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz.

و: مقابلات.

83. مقابلة مع العقون سامي، ماضي عمر، إطارات إستقبال في الشباك الوحيد اللامركزي لتطوير الاستثمار بولاية ميلة

ثانيا: باللغة الأجنبية:

84. ANIMA, **la carte des investissements en Méditerranée: Guide sectoriel à travers des politiques publiques pour l'investissement en méditerranée**, étude n° 7, ANIMA investment Not Work , octobre 2009.

85. Cherit Kamel, **guide de l'investissement et d'investisseur grand Alger** livres, 2004.